دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي (1993-2012)

Study in the Nature of the Relationship between the European Union and the Cooperation Council for States of the Arabian Gulf (1993-2012)

إعداد الطالبة

رشا مزهر الجنابي

401110181

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الاداب و العلوم

جامعة الشرق الأوسط

2014 آب

التفويض

أنا رشا مزهر صبار الجنابي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات, أو المنظمات, أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: رشا مزهر صبار الجنابي

التاريخ: 12.08.2014

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي (1993–2012)". وقد أجيزت بتاريخ: 12 / 08 /2014.

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور محمد جميل الشيخلي	مشرفاً و رئيساً	.....
الأستاذ الدكتور محمود علي ~~جمعه~~ أحمد	عضواً خارجياً	.....
الدكتور محمد بني عيسى	عضواً داخلياً	.....

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً صلى الله عليه وسلم, هادياً وبشيراً ، الحمدلله على ما أسبغ علينا من نعمائه ظاهره وباطنة, فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع, فلك الحمد يارب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور محمد جميل الشيخلي لإشرافه على هذه الرسالة, وما بذله معي من جهد وإرشاد, ومنحني من علمه ووقته طوال فترة إعداد هذه الرسالة حتى نهايتها, فله مني كل التقدير والشكر والأحترام.

ويسرني كذلك أن اتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن و طيب المعاملة, وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة, كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقديرإلى إدارة جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها و نوابه الأفاضل, على جهودهم في رعاية طلبة الجامعة.

الإهـداء

أقدم هذا الجهد المتواضع

إلى سندي ومعلمي والذي شجعني على طلب العلم دوماً ...

والدي

إلى من لم تتوقف بالدعاء لي و تشجيعي دائماً....

والدتي

إلى روح من ساندني منذ صغري ...وإلى أعظم امرأة

جدي وجدتي

إلى نبض قلبي ..

أخواتي و أخواني

إلى من جمعتنا المسرات والمحبة والوفاء, رفيقات دربي...

صديقاتي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض الجامعة	ب
إجازة الرسالة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: المقدمــة	
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
فرضية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	6
الإطار النظري	6
الدراسات السابقة	11
1- الدراسات العربية	11
2- الدراسات الأجنبية	13

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	15
منهج الدراسة	16
الفصل الثاني: الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية	
مقدمة	18
المبحث الأول: النشأة والتكوين للاتحاد الأوروبي	22
المبحث الثاني: النشأة والتكوين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	30
الفصل الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	
مقدمة	37
المبحث الأول: تاريخ التواجد الأوروبي في الخليج العربي	*40*
المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة	47
الفصل الرابع: العلاقات الخليجية الأوروبية	
مقدمة	54
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية	56
المبحث الثاني: العلاقات السياسية والأمنية	66
الفصل الخامس	
الخاتمة	76
الاستنتاجات	78
التوصيات	80
المراجع	
المراجع العربية	82
المراجع الأجنبية	86
المراجع الإلكترونية	87
الملاحق	
الملحق (1) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	88

الملخص باللغة العربية

دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي

ومجلس التعاون لدول الخليج العربي (1993-2012)

إعداد: رشا مزهر صبار الجنابي

إشراف الدكتور: محمد جميل الشيخلي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي من حيث حجم المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في الساحة الدولية وأنها تشكل محطة صراع الشعوب الدولية للتنافس في الحصول على الثروة النفطية.

وتسعى الدراسة إلى إظهار مسار توجه دول مجلس التعاون الخليجي في التنوع في إقامة العلاقات الدولية وتحديداً بعد انهيار نظام القطبية الثنائية.

تأتي أهمية هذه الدراسة من مشكلتها والتي بحثت في جذور العلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي, ولما لها من آثار إيجابية في معالجة بعض القضايا الدولية من ضمنها الابتعاد عن مفهوم نظام أحادي القطبية وتحويله إلى نظام متعدد الأقطاب.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن قوة العلاقات في مختلف مجالاتها بين كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي يؤدي إلى إحداث استقرار سياسي في منطقة الشرق الأوسط. ولقد اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي

التحليلي بالإضافه إلى المنهج التاريخي, للإجابة على أسئلة الدراسة من بينها: ما شكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

إن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي في توجهه لمنطقة الخليج هو ضمان استمرار تدفق الاحتياجات من الإمدادات النفطية والطاقة مقابل ضخ وتوفير الصناعات الأوروبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وكذلك قدمت الدراسة عدد من التوصيات من بينها: على مجلس التعاون الخليجي أن يتفهم المغزى الحقيقي للدور الأوروبي ويتصرف ويتعامل ككتلة بإرادة موحدة كما الاتحاد الأوروبي.

Abstract

Study in the nature of the relationship between the European Union and the Cooperation Council for States of the Arabian Gulf (1993-2012)

Submitted by:Rasha Mezher

Supervisor:

Dr.Mohammed Jamil Al Shaykhali

This study aims to identify the nature of the relationship between the European Union and The Cooperation Council for states of the Arabian Gulf in terms of the strategic size of the Arabian Gulf region in the international arena where it stands for as a struggle area for international parts that competes to have access to Oil wealth.

The study also seeks to show the path that the GCC countries take to have diversity in the international relations, specifically after the collapse of the bipolar system.

The importance of this study comes of its problem, which looked at the roots of international relations between the European Union and the Cooperation Council for the States of the Arabian Gulf, and because of its positive effects in the treatment of some international issues, including the move away from the concept of a unipolar system to either a multipolar system.

The study has launched and started from an assumption stating that the strength of the relationship between each of the Cooperation Council of for states of the Arabian Gulf and the European Union leads to create a political stability in the Middle East.

The study used the descriptive and the analytical approach. The study answers the following questions: what is the form of the cooperation between the European Union and the Cooperation Council for the states of the Arabian Gulf.

The study found a number of conclusions, including: The main reason back the interest of the European Union in having cooperation with GCC countries is to ensure a continued flow of oil and energy supplies versus providing European industries the GCC countries.

The most important recommendation submitted by the study is: The Gulf Cooperation Council should understand the real significance of the European Union and at the other hand the Gulf Council should act as a united bloc as the European Union.

الفصل الأول

المقدمـة

الفصل الأول

المقدمـة

تمهيد:

لقد أسفرت حرب الخليج الثانية عام 1991 وانهيار الاتحاد السوفيتي عن تحولات عميقة في شبكة العلاقات الدولية وأصبحت تقوم على مجموعة من النظريات الليبرالية كنظرية الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة المتعاظمة للاقتصاد، والاعتماد المتبادل، وخلق التكتلات الاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين تكاملت الجماعة الأوروبية مع المنظومة العربية كمجموعات من النظم الإقليمية الفرعية تضم (مجلس تعاون الخليج، الاتحاد المغربي، المشرق العربي) مع إبقاء العلاقات الثنائية مع الدول العربية، وطبقاً لمحددات السياسة العامة للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، وتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي وإقامة نظام شرق أوسطي يضم الدول العربية ودول الجوار.

إن العلاقة بين المنظمتين الإقليميتين كما في حالة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي لا يمكن عزلها عن تأثير البيئة الدولية وتدخلاتها، وخاصة الولايات المتحدة التي تسيطر على قمة النظام الدولي بعد عام 1991 إذا ما شعرت أن هذه العلاقة قد تلحق الضرر بها أو أنها تتم على حساب ما تعُدُّه مصالحها القومية وهذا ما جسدته مواقف واشنطن من الحوار العربي الأوروبي وتفصيله في المجالين النفطي والعسكري، ومحاولاتها الاستناد في السيطرة على مصادر النفط وصفقات التسلح وإقامة القواعد في منطقة الخليج بعد عام 1991، وبعد الحرب على العراق عام 2003.

لقد أثرت التطورات الإقليمية والدولية على مستوى العلاقات بين مجلس التعاون والمجموعة الأوروبية منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، ثم غزو العراق للكويت عام 1990، وأحداث 2001 في الولايات المتحدة التي زادت من الشعور الغربي بمخاطر الإرهاب القادم من المنطقة وما يمكن أن يحمله من تهديدات على الخليج مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى مزيد من الاهتمام بتوثيق علاقاته مع دول الخليج العربية.

لقد عملت أوروبا، لأسباب متصلة بالبعدين النفطي والاقتصادي على التعاون كمنظمة إقليمية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي,انطلاقاً من أهميتها كأكبر الأسواق العربية استهلاكاً للسلع والأسلحة والمنتجات الأوروبية، وهو ما سنحاول في هذه الدراسة أن نناقشه كصيغة للتعاون بين المنظمات الإقليمية في عالمنا المعاصر.

إن الإرادة السياسية لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تبدو حاضرة لدى الجانبين، وتستند إلى الاعتراف بالمصالح المشتركة. ولا شك في أن تعزيز هذا التعاون سيساهم في تسهيل التبادل البّناء لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وحل الأزمات وإعادة التوجه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تشابك العلاقات الدولية بإختلاف المصالح والاهتمامات فيما بينها التي بموجبها يتم تحديد الأولويات. وهذا يتطلب تفعيل السياسة الخارجية لكلا التنظيمين لتحقيق أهدافها, ويسعى الأتحاد الأوروبي لمعالجة بعض القضايا الدولية مثل الارهاب الدولي ونزع التسلح الدولي وإشاعة الديمقراطية وكذلك ينطبق الأمر على مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

أسئلـة الـدراسـة:

1- ما شكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

2- ما المرتكزات التي تقوم عليها العلاقات بين الأتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

3- ما التحديات التي تواجه كل من الأتحاد الأوروبي و مجلس التعاون في مجال العلاقات الدولية؟

أهـداف الـدراسـة:

تأتي هذه الدراسة لتركز على العلاقة بين الأتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة الممتدة من 1993 حتى العام 2012.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق:

1- التعرف على شكل التعاون بين الأتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

2- دراسة المرتكزات التي تقوم عليها العلاقات بين الأتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

3- بيان التحديات التي تواجه الأتحاد الأوروبي ومجلس التعاون في مجال العلاقات الدولية.

أهميـة الـدراسـة:

تأتي أهمية الدراسة من مشكلتها والتي بحثث في جذور العلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي, ولما لها من آثار إيجابية في معالجة بعض القضايا

الدولية من ضمنها الابتعاد عن مفهوم نظام أحادي القطبية وتحويله إلى نظام متعدد الأقطاب ومن خلال هذه الدراسة نتوخى أن يستفيد منها:

1- باحثون في مجال العلوم السياسة.

2- الباحثون في مجال العلاقات الدولية و تحديدا الأتحاد الأوروبي كوزن دولي مؤثر على الساحة السياسية و الأقتصادية الدولية.

3- رفد المكتبة العربية بهذه الدراسة.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

"أن قوة العلاقات في مختلف مجالاتها بين كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي يؤدي إلى إحداث استقرار سياسي في منطقة الشرق الأوسط".

حدود الدراسة:

عمدت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي وذلك ضمن الحدود الآتية:

الحدود المكانية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي.

الحدود الزمانية: 1993 – 2012.

مصطلحـات الدراسـة:

الاتحاد الأوروبي: هو منظمة دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة، تأسس بناءً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربي: هو منظمة إقليمية مكونه من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات، والبحرين، والسعودية، وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت. هو منظمة إقليمية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج الستة وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان, وقد أنشئ هذا المجلس في مايو عام 1981, وتقع أمانة المجلس العامة في مدينة الرياض,وقادة دول المجلس يعقدون اجتماعاً دورياً بالتناوب بين دول المجلس في شهر ديسمبر من كل عام و يعقدون اجتماعاً تشاورياً آخر في شهر مايو من كل عام, كما أن له لجان متعددة منها اللجنة الأقتصادية والصحية وغيرها ويتشاور الأعضاء لتنسيق سياساتهم الخارجية من خلال مجلس وزراء الخارجية الخليجيين. (عبد الكافي, 2005)

الإطـار النظـري:

إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها والعمل على تطوير نظرية منها. إنها تعني ايجاد "انتظام" أو "ثوابت" أو" قوانين" بالمعنى الذي ذهب إليه مونتسكيو، أي إيجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء. (توفيق, 2004)

ولفترة طويلة استخدم مصطلح الدولية للاشارة إلى العلاقات بين الدول فقط، في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقات بين الدول. ولا شك انها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلفة الطبيعة.

يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، ويعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"، ويعرفها ماكيلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات ."أما كوينسي رايت، فيقدم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظرته إلى العلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية".

أما فيريدرك هارتمان فيرى بأن مصطلح العلاقات الدولية "يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"، ويعرفها مارسيل ميرل بأنها "كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب، ولكنها تشتمل أيضاً وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى: اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية و سياحية.

ويرى دانيال كولارد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم "العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية. (توفيق, 2004)

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين، فإن الاطلاع على هذه التعاريف يوضح لنا أن العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية، إذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل كيانات اجتماعية بالنسبة لماكيلاند، وجماعات عامة وخاصة بالنسبة لكل من كوينسي رايت وميرل ورينولدز.

وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول، وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية أيضاً. فالتجارة والمال هي أشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول، وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الإعلام عملت هي الأخرى على تطوير العلاقات الدولية.

تتفوق النشاطات الخاصة أو حتى تتجاوز التعامل الرسمي بين الحكومات وتعد جزءاً مهماً من نتاج الحضارة الحديثة، فضلاً عن أن مستويات المعيشة قد ازدادت بزيادة السلع والخدمات والتي يلعب النشاط التجاري الخارجي دوراً فيها. كما أسهم التقّدم في العلوم والتكنولوجيا المدعوم بواسطة تبادل المعرفة بين العلماء وزيادة كثافة نشاط الاتصالات الدولية في تطوير العلاقات بين الدول.

وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية، فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول لأنها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام وإن حكوماتها لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة والسفر واستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية والقضاء والجنسية والاتصالات والقوات المسلحة

وممارسة الأمور الأخرى المتعلقة بالشؤون الدولية، ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد غفير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية. فحينما يسافر مواطن دولة إلى خارج حدود بلاده، أو حينما تتعلق النشاطات بين الدول بالصادرات والصراعات، وحينما تسعى دولة ما لتطوير تجارتها مع دولة أخرى، فإن العلاقات الدولية تصبح قائمة. ويشمل ذلك أيضاً إرسال الدول لبعثاتها الدينية للعمل في دول أخرى، أو حينما ترسل وكالة دولية إنسانية مثل: منظمة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مساعدات إلى بلد يعاني من كوارث. (توفيق, 2004)

وهكذا فالعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل: المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، والاتصالات، والنقل، والتجارة والمال، والزراعة والعمل، والصحة، والعلوم والفلسفة، والثقافة مما قد أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد ذلك على ظهور مصطلح "الدولية" لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول. والدول مهما بلغ حجم سكانها، سواء كان صغيراً مبعثراً في قرى أو كبيراً يصل تعداده إلى عشرات الملايين، لن تقيم علاقات دولية إذا ما انعدم الاتصال فيما بينها. فلا يمكن أن تؤثر قيام علاقات دولية إلا بعد ظهور الاتصالات بين الدول، والعزلة طبقاً لذلك لا تسهم بتاتاً في قيام العلاقات الدولية.

إن هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية.

وبما أن العلاقات الدولية تهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير في دراسة وتفسير الأحداث في العلاقات بين الدول، فإنّ الساسة وصُنّاع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة أهدافهم الوطنية وبما يؤدي إلى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج أفضل للاستقرار والسلام.

لذا يظل تحقيق السلام الهدف الأسمى للعلاقات الدولية نظراً لما يعتقده البعض بأن الدول تسعى لكي تتصرف في علاقاتها الخارجية طبقاً لنفس المبادئ الأخلاقية التي تدفع الأفراد في التصرف، فإن ذلك يجعلها تقتنع بأن لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على أساس إقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية.

إن العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن أفضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب, ولماذا انتظمت في مجموعات خاصة, ولماذا سلكت هذه الطريقة في التصرف.

لقد تأثرت أوروبا في توجهاتها نحو التكامل بالظروف الموضوعية التي خلقتها الحرب العالمية الثانية، واتسمت حركاتها بالاستيعاب الكامل للمعطيات القائمة داخل أوروبا، بما في ذلك الآثار المدمرة للحرب فاعتمدت أسلوب الحوار والتعاون بديلاً للصراعات والحروب. (الصوالحه, 1994: 154)

وتحسيناً لمكانة المجموعة الأوروبية في النظام الدولي ومواجهة السياسة السوفيتية وأثرها على أوروبا بعد الحرب الثانية، وعملت دول أوروبا على توحيد صفوفها وتكاملها في وجه أي غزو سوفيتي لغرب أوروبا، ذلك التكامل الذي من شأنه أن يبدّد الشكوك من اندلاع حروب جديدة في القارة.

إن رحلة التوحيد للجماعة الأوروبية قد سارت بطريقة هادئة ومتدرجة منذ اتفاقية الفحم والصلب عام 1951 وأخذت تتطور بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 التي ركزت على إزالة القيود على التجارة، وخلق سوق مشتركة، وسياسة تجارية وزراعية مشتركة. (حامد, 2004: 101)

وتابعت هذه الخطوات بتوقيع معادة ماسترخت عام 1992، ومعاهدة أمستردام لتوحيد العملة عام 1997، وفي عام 2004 انضمت للاتحاد عشر دول من أوروبا الشرقية ليصبح سكان الاتحاد

450 مليون، وازدادت مساحة الاتحاد بدخول هذه الدول التي كانت ضمن المحيط الاستراتيجي لروسيا.

وكمنظمة إقليمية، يكّون الاتحاد واحدة من أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية بعد تكتل نافتا NAFTA الذي يضم دول أمريكا الشمالية، وإنَّ الدوافع الداخلية بالإضافة إلى البيئة الإقليمية التي سادت إّبان الحرب الباردة أو فيما بعدها قد دفعت باتجاه هذا التكتل الإقليمي الأوروبي.

وقد كان النموذج الأوروبي في التكامل حاضراً في أذهان بقية دول المناطق الإقليمية للاستفادة من تجربته في هذه المناطق ومنها دول الخليج العربي إلى أن حانت الفرصة لذلك عام 1981 بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي خلقت الاحساس بالخطر لدى هذه الدول فسارعت من إقامة مجلس تعاون بينها.

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة العلان، رفعت، (2005)، بعنوان: "**العلاقات العربية الاوروبية بعد 11 أيلول: الواقع والآفاق**".

أجابت الدراسة على الكثير من التساؤلات المهمة والطروحات الضرورية حول علاقة العرب وأوروبا، وقد تم تناول العديد من القضايا ذات الأهمية فيما يتعلق بالعلاقات العربية الأوروبية, فقد ركزت على مشاريع التعاون العربي الأوروبي كالشراكة الأورومتوسطية ومستقبلها، وأثر المشاريع الأميركية كمشروع الشرق الأوسط الكبير على العلاقة بين الطرفين.

2- دراسة الجميلي، (2009)، بعنوان: "**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**".

في وقت يشهد العالم مزيداً من التفتت والانقسامات، وفي وقت بدأت الدول تتفكك وتنقسم إلى دويلات ضعيفة، يظهر الاتحاد الأوروبي كقوة دولية فاعلة تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم، وعليه، إلقاء الدراسة الضوء بداية على أهمية عملية الاتحاد والاندماج بدلاً من الانقسام، وثانياً البحث في إمكانيات نجاح هذا الاتحاد إذا ما توفرت له السبل المؤدية لذلك.

تكمن إشكالية هذه الرسالة في البحث عن مدى قدرة دول الإتحاد الاوروبي على توحيد سياساتها الخارجية وبالتالي لعب دور سياسي مكمل لدورها الاقتصادي في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، كونها تمثل النظام المسيطر الأوحد في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي ومقدرتها على تجاوز التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد بقاء واستمرار الاتحاد الأوروبي.

وفي محاولة الدراسة لمعالجة هذه الإشكاليات برزت تساؤلات عدة أهمها: ما هي الأسس التي قام عليها الاتحاد الأوروبي؟ ما هو دور الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي الجديد؟ ما نوع العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية؟ ما هي مواقف دول الاتحاد الأوروبي من القضايا الساخنة في العالم وعلى رأسها احتلال فلسطين والعراق؟ ما هي سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول الأوروبية والآسيوية المنافسة؟ ما هي أبرز التحديات التي تواجه مسيرة الاتحاد الأوروبي؟ في ظل الظروف الحالية، هل لدى الاتحاد الأوروبي امكانية لتبوؤ مركز قطبي منافس؟ و قامت الدراسة من خلال استنادها للمنهج التحليلي في الإجابة عن هذه التساؤلات لمعرفة الدور الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي الجديد.

3- دراسة كاميرون, (2009)، بعنوان: "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أعقاب الحرب الباردة ُمهيمن عالمي أم شرطي متردد؟**"

تقدم الدراسة تقييما لأداء السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق بل كلينتون، والرئيسين جورج بوش وابنه جورج دبليو. بوش. وتبحث الدراسة كذلك في الأساليب التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب البادرة، ثم يقّيم التغيرات الثورية التي شهدتها السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتتطرق إلى الاتجاهات غير الواقعية التي سادت الفترة الرئاسية الأولى من عهد جورج دبليو. بوش، ويشير إلى التغيرات الممكنة في سياسته الخارجية في فترته الرئاسية الثانية.

4- دراسة كوخ وبور، (2009)، بعنوان: "**تعزيز أواصر التعاون بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي على صعيد التعليم العالي**".

في إطار مشروع "الجسر حول الدبلوماسية العامة لتعزيز التواصل بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي" تقدم الدراسة مقترحات عملية ملموسة حول سبل توسيع آفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون في قطاع التعليم العالي مع طرح أفكار مبتكرة أمام المسؤولين وصناع القرار من الجانب الأوروبي والخليجي وتسليط الضوء على برامج وآليات جديد للتعاون إلى جانب بحث أفضل السبل لتطبيق جوانب الإصلاح.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة كوخ، (2008)، بعنوان: "تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا ودول المجلس: الأبعاد السياسية والاقتصادية والطاقة".

ركزت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة وهي تعزيز العلاقات الأوروبية الخليجية في ظل آليات العولمة والمستجدات الإقليمية, صياغة نظام الأمن الإقليمي في منطقة الخليج وأمن الطاقة الأوروبية.

كما أنه يسلط الضوء على الفرص الجيدة التي تلوح في الأفق لتنفيذ جدول الأعمال الطموح الذي يصبو إلى توطيد العلاقات الحالية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، كما يتناول بالرصد والتحليل جملة من المجالات مثل تعزيز أواصر التعاون في تطوير احتياطي النفط الاستراتيجي، وتحسين أنظمة التعليم في دول المجلس من خلال الاستعانة بالتجارب الأوروبية، وسبل الإفادة من الاستثمارات الخليجية والخبرة الأوروبية في تطوير النظم الاقتصادية في دول البحر المتوسط المجاورة.

2- دراسة الدريبي, (2009)، بعنوان: "**المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي: حدود وإمكانيات علاقة غير متكافئة**".

هدفت الدراسة إلى تقديم دراسة شاملة حول إمكانية إقامة علاقة بين المملكة العربية السعودية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين الاتحاد الأوروبي. ونظراً إلى المصالح المشتركة بينهما، فإن من المستغرب فعلاً أن أشكال التعاون بينهما لم ترق إلى مستوى هذه المصالح. فليس هناك حتى الآن إلا القليل من الاهتمام الأكاديمي الذي يركز على العلاقة بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي. يحاول هذا الكتاب أن يتناول بالرصد والتحليل العقبات التي تعترض سبل الارتقاء بهذه العلاقة وكذلك العوامل الخارجية التي تؤثر عليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واعتداءات الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب.

تتوزع الدراسة على محاور أساسية وتتناول أهم القضايا التي تؤثر في هذه العلاقة الناشئة مثل الديناميات الأمنية وقضية حقوق الإنسان والاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمت دراسة وتحليل مجالات مهمة أخرى مثل دينامية العلاقة الأوروبية – السعودية التي تشمل الأمن والاقتصاد السياسي والثقافة السياسية. وبالرغم من أن العلاقة مزدهرة على الصعيد التجاري. إلا أنها لم تتطور بنفس القدر على المستوى المؤسسي الأمر الذي يمنعها من الارتقاء لتصبح شراكة استراتيجية، ويمكن أن يعزى ذلك لعدة عوامل رئيسية منها الاختلاف الحضاري بين الاتحاد الأوروبي وبين المملكة العربية السعودية والدور الذي تلعبه الولايات المتحدة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث التبادل الدبلوماسي, أما هذه الدراسة فإنها ستركز على الجوانب المتطابقة لكلا التنظيمين من تطابق المصالح والاهتمامات فيما يتعلق بمعالجة بعض القضايا الدولية المطروحة التي من شأنها الابتعاد عن نظام أحادي القطبية وجعله نظام متعدد الأقطاب, دراسة تحليلية منهجية تبين ذلك.

منهجية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استخدام المنهج التأريخي لبيان تطور وشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية, ومن ثم نستغين بالنمهج الوصفي التحليلي لبيان أثر العلاقات على مستقبل واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي

ومجلس التعاون لدول الخليج العربي

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي

ومجلس التعاون لدول الخليج العربي

مقدمـة:

تعريف المنظمة الدولية:

بالرغم من تباين التعريفات بين الفقهاء للمنظمة الدولية، فإن ثمة قواسم مشتركة رئيسة فيما بينها، ويمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها "هيئة دولية دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية"، وبالشخصية القانونية الدولية المستقلة تنشأ باتفاق مجموعة من الدول، لمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الاتفاق المنشئ للمنظمة. ومن هذا التعريف نستخلص العناصر الرئيسية للمنظمة وهي:

1- **الصفة الدولية:** تتجلى أو تظهر هذه الصفة للمنظمة من حيث طبيعة تكوينها ومن حيث عضويتها، فالمنظمة الدولية كقاعدة عامة لا تنشأ إلا بمقتضى اتفاق بين دول طبقاً لما تقرره قواعد القانون الدولي، وربما كان هذا هو السبب الذي دفع البعض لإطلاق تسمية المنظمات الدولية الحكومية على هذه المنظمات تمييزاً لها عن المنظمات غير الحكومية أو الخاصة التي تنشأ عن طريق اتفاقات تعقد بين جماعات أو هيئات خاصة تنتمي لجنسيات مختلفة مثل منظمة الصليب الأحمر أو منظمة الطيران المدني الدولي التي تضم شركات ليست بالضرورة شركات حكومية. (السيد,11:2007)

كذلك الحال فقد تتطلب طبيعة المنظمات الدولية ذات الطابع الفني أن تقبل في عضويتها هيئات من غير الدول، كما هو الحال في اتحاد البريد العالمي ومنظمة الأرصاد الجوية. وتجدر الإشارة إلى أن النشاطات الدولية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية أو

الخاصة والتي تخضع للأنظمة الداخلية لدولة أو دول معينة، بوجود نوع من التعاون بينها وبين المنظمات الحكومية، وقد نظم ميثاق الأمم المتحدة في المادة الحادية والسبعين هذا التعاون، إذ تنص على أنه "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل في اختصاصه". (السيد, 2007: 12)

فالمنظمات الدولية لا تنشأ إلا بمقتضى اتفاقات دولية تعقد بين ممثلي حكومات الدول، والدول كقاعدة عامة هي أعضاء المنظمات الدولية، ومن هنا وجد الفرق بينها وبين المنظمات الدولية غير الحكومية، إلى هذا الفرق أشار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في 27 شباط لعام 1950 حيث جاء فيه أن كل منظمة لا تنشأ عن طريق اتفاقات بين الحكومات، تعد منظمة دولية غير حكومية، ولكن هذا لا يمنع من قيام بعض المنظمات غير الحكومية، ومن الاعتراف لها بشخصية محددة في القانون الدولي بما في ذلك حق إبرام المعاهدات الدولية مع الدول أو المنظمات الدولية. (سرحان, 1976: 27)

2- **الديمومة أو الاستمرار:** الهدف من إنشاء المنظمة الدولية هو مباشرة اختصاصات معينة، وهذه الاختصاصات تتصف بالدوام، وترتيباً على ذلك يجب أن تكون الهيئات التي تضطلع بها دائمة. من ذلك، أن المنظمة تقوم من أجل تحقيق التنسيق في سياسة الدول الأعضاء بقصد منع ما قد ينشب بينها من خلافات وهذا الاختصاص العام الذي يهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين هو اختصاص دائم، وعلية فالعبرة في توافر عنصر الديمومة والاستمرار، هو في بقاء المنظمة الدولي قائمة على المصالح المشتركة التي أنشأت ككيان مستقل لتحقيقها.

وأن الاستمرار يميز المنظمات الدولية عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد في تواريخ وأماكن تمليها الظروف لهدف محدد ثم تنفض فور تحقيق هذا الهدف بالتوصل إلى اتفاق أو عدمه. في حين أن أجهزة المنظمات الدولية تجتمع في تاريخ ومكان ثابتين، على آية حال فالمقصود

باستمرار المنظمة هو أن يكون لها أجهزة في حالة تسمح لها أن تباشر الاختصاصات المنوطة بها بصورة منتظمة، ذلك لان الغرض يحب أن تكون الأجهزة التي تضطلع بتحقيق تلك المصالح ذات وجود مستمر ودائم، وأن دوام المنظمة واستمرارها هو الذي يؤكد استقلالها عن الدول الأعضاء فيها ويبلور إرادتها الذاتية.

3- **الإرادة المستقلة:** يجب أن تتمتع المنظمة الدولية بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء، لتتميز شخصيتها عن شخصية الدول الأعضاء فيها. وهذه الإرادة تظهر فيما يصدر عن المنظمة من قرارات، وليس من الضروري أن يكون قرار المنظمة بالأغلبية حتى يمكن القول بأنه يعبر عن إرادة ذاتية ومستقلة للمنظمة، إذ أن إرادة الدول الأعضاء حتى يمكن القول بأنه يعبر عن إرادة ذاتية ومستقلة للمنظمة، إذ أن إرادة الدول الأعضاء وإن أسهمت أو اشتركت في تكوين إرادة جديدة، إلا أن هذه الإرداة الجديدة تعتبر مستقلة ومتميزة وتنسب إلى المنظمة نفسها، وعلية فإن الإرداة هي التي تظهر في صورة قرار ينسب للمنظمة يلتزم به جميع الأعضاء سواء وافقوا عليه أم لم يوافقوا. ويجدر التنويه بأن إرادة المنظمة لا تكون صحيحة إلا إذا اتبعت في إظهارها القواعد الواردة في الاتفاق الذي أنشاها ومارستها المنظمة في حدود الاختصاصات التي تنص عليها هذا الاتفاق. وكذلك فان أثار تصرفات المنظمة الدولية تنصرف عن المنظمة نفسها باعتبارها شخصياً ودولياً مستقلاً على الدول الأعضاء فيها.

4- **الصفة الاتفاقية:** من المسلم به أن وجود المنظمة الدولية لا بد أن يستند بالضرورة إلى اتفاق ينشئها ويخرجها إلى حيز الوجود، وهذا الاتفاق يحدد أهداف المنظمة واختصاصاتها وأجهزتها، وأطراف هذا الاتفاق هي الدول ذات السيادة، فالمنظمة الدولية إنما تنشأ بالاتفاق الحر للدول الأعضاء فيها وذلك بموجب وثيقة هي في حقيقتها معاهدة دولية يخضع لما تخضع له المعاهدات في ظل القانون الدولي.

وفي هذا الصدد يتميز نشوء المنظمة الدولية عن نشوء الدولة، فالدولة تنشأ فور توافر عناصر ثلاثة: الشعب والإقليم والسيادة، دون أن يتوقف ذلك على موافقة الدول الأخرى، في حين أن نشوء المنظمة الدولية يستلزم الاتفاق بين الدول المعنية على إنشاء هذا الكيان الجديد، ألا وهو المنظمة الدولية التي هي كائن أوجدته الدول بالشكل والخصائص والسلطات التي اتفقت عليها إرادات الدول. (السيد,2007: 14)

يتناول الفصل الثاني الإطار التنظيمي للأتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية, حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناول الأول النشأة والتكوين للأتحاد الأوروبي. ويتناول المبحث الثاني النشأة والتكوين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الأول: النشأة والتكوين للاتحاد الأوروبي.

الوحدة الأوروبية هي أولاً وقبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين, قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه على أرض الواقع مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول الأوروبية. ولم يظهر هذا المشروع فجأة أو يخرج في صورة نص متكامل وقابل للتطبيق على أرض الواقع, وإنما تبلور تدريجياً وعبر قرون طويلة, من خلال رؤى فكرية تباينت دوافعها وأهدافها, كما تباينت مضامينها وما انطوت عليه من آليات لحل المشاكل والعقبات والمعضلات التي تعترض طريق الوحدة الأوروبية. غير أن هذه الرؤى شكلت في الوقت نفسه مخزوناً فكرياً هائلاً نهل منه رجال الحكم والسياسة بما يتناسب مع كل مرحلة بدت فيها الظروف العالمية والإقليمية والمحلية ناضجة لنقل حلم الوحدة الاوروبية تدريجياً إلى عالم الواقع.

وقد كان الدافع وراء فكرة الوحدة الأوروبية وعندما ظهرت لأول مرة في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي, كان دينياً بحتاً في البداية. كان الهدف من وراء طرح هذه الفكرة أولاً وقبل كل شيء تقوية الغرب المسيحي "المؤمن" في مواجهة الشرق "الكافر", حيث بدت العقيدة الدينية, الملتفة حول التعاليم المسيحسة حينذاك, بمثابة الرباط الجامع الوحيد بين شعوب تنتمي إلى أصول عرقية وتاريخية وثقافية شديدة الاختلاف والتباين. وظل هذا الدافع الديني يشكل, وحتى نهاية القرن الثامن عشر, أحد أهم الدوافع الرئيسية المحركة لفكرة الوحدة الأوروبية, إلى أن بدأت تنافسه وتحل محله تدريجياً دوافع أخرى, ترتبط بالمصالح المادية والمعنوية أو بالافكار والعقائد والأيديولوجيات السياسة وخصوصاً مع تنامي قوة التيار العلماني في أوروبا واستقرار

العلاقة بين الدين والدولة على أساس الفصل الكامل بينهما وفقاً لمبدأ "دع ما لقيصر لقيصر و ما لله لله".

غير أن كافة المشروعات الفكرية التي طرحت لتحقيق الوحدة الأوروبية ظلت لقرون طويلة وبصرف لنظر عن منابعها الفكرية, والأيديولوجية, مجرد رؤى طوباوية غير قابلة للترجمة على أرض الواقع. فلم تكن هذه المشروعات قادرة على طرح حلول مقنعة للتغلب على التباين الكبير في المصالح وفي الطموحات القومية بين الدول الأوروبية, وهو التباين الذي خلق بيئة من التنافس والصراع الحاد, وتسبب في اندلاع أزمات وحروب كثيرة ومدمرة (نافعة, 2004: 91-92).

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا واليابان واستسلامهما، وانتصار دول الحلفاء التي تضم معظم دول أوروبا الغربية، إذ كانت الدول المشاركة في الحرب وقتئذٍ تعاني من تخلف اقتصادي وخصوصاً في البنى التحتية. ولذا جاءت فكرة إنشاء السوق الأوربية المشتركة ومن ثم الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالح الدول المشاركة كإجراء أولي وفوري لإعادة بناء ما دمر خلال فترة الحرب ومحو أثارها.

وتحسيناً لمكانة المجموعة الأوروبية في النظام الدولي ومواجهة السياسة السوفيتية وأثرها على أوروبا بعد الحرب الثانية، وعملت دول أوروبا على توحيد صفوفها وتكاملها في وجه أي غزو سوفيتي لغرب أوروبا، ذلك التكامل الذي من شأنه أن يبدّد الشكوك من اندلاع حروب جديدة في القارة (الشنواني, 1992: 15)

إن رحلة التوحيد للجماعة الأوروبية قد سارت بطريقة هادئة ومتدرجة منذ اتفاقية الفحم والصلب عام 1951 وأخذت تتطور بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957م التي ركزت على إزالة القيود على التجارة، وخلق سوق مشتركة، وسياسة تجارية وزراعية مشتركة.

وتابعت هذه الخطوات بتوقيع معادة ماسترخت عام 1992، ومعاهدة أمستردام لتوحيد العملة عام 1997، وفي عام 2004 انضمت للاتحاد عشر دول من أوروبا الشرقية ليصبح سكان الاتحاد 450 مليون، وازدادت مساحة الاتحاد بدخول هذه الدول التي كانت ضمن المحيط الاستراتيجي لروسيا.

وكمنظمة إقليمية، يكّون الاتحاد واحدة من أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية بعد تكتل نافتا NAFTA الذي يضم دول أمريكا الشمالية، وإنَّ الدوافع الداخلية بالإضافة إلى البيئة الإقليمية التي سادت إبان الحرب الباردة أو فيما بعدها قد دفعت باتجاه هذا التكتل الإقليمي الأوروبي.

وبعد وضع الدستور للاتحاد، اصطدمت مسيرة إقامة الاتحاد ودسترته باعتراض بعض الدول مثل فرنسا، وهولندا، وهو ما يستدعي إعادة النظر في عملية الدستور الموحد لأوروبا لمرحلة لاحقة ريثما يتم الاتفاق بين دول الاتحاد على صيغة بديلة.

ولقد تمكن الأوروبيون على مدى زمني كافٍ منذ عقد الخمسينيات، حتى مطلع القرن الحالي من إكمال بناء مؤسساتهم ذات الوظائف التشريعية (البرلمان الأوروبي) والتنفيذية (مجلس الوزراء الأوروبي) والقضائية (محكمة العدل الأوروبية) والتقدم بخطى ثابتة في مجال التكامل الاقتصادي والسياسي والقانوني ومن تشكيل سياسة خارجية موحدة إلى حدٍ ما إزاء القضايا الإقليمية لا سيما منظمة مجلس التعاون الخليجي. (صوالحة,2009: 13)

وقد كان النموذج الأوروبي في التكامل حاضر في أذهان بقية دول المناطق الإقليمية للاستفادة من تجربتة في هذه المناطق ومنها دول الخليج العربي إلى أن حانت الفرصة لذلك عام 1981 بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية والتي خلقت الإحساس بالخطر لدى هذه الدول فسارعت لإقامة مجلس التعاون بينها. (المصالحة, 2009: 14).

إن الاتحاد الأوروبي يبدو, من حيث هيكله التنظيمي وبنيته المؤسسية, أقرب إلى شكل المنظمة الدولية الحكومية منه إلى شكل الدولة. ومن المعروف أن أي منظمة دولية حكومية تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء. والاتحاد الأوروبي لا يمثل استثناؤء عن هذه القاعدة,لأن وجوده واستمراره وتطوره كان على الدوام رهناً بالقدر المتاح من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء.

لكن حين يكون الهدف من التعاون الاختياري الحر بين عدد من الدول هو الوصول إلى درجة من التكامل والاندماج, تسمح في نهاية المطاف, بتحقيق شكل ما من أشكال الوحدة السياسية, يصبح من الضروري أن تتنازل الدول المعنية عن قدر متزايد من سيادتها لصالح المنظمة الوليدة, وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبدو كأنها مطالبة, بل مخولة من الناحية العملية أيضا, بأن تحل تدريجياً محل الدول الأعضاء للقيام بالوظائف المتزايدة التي توكل إليها من جانب هذه الدول. وتلك حقيقة يفترض أن تعكسها البنية المؤسسية وآليات صنع القرار في أي منظمة تكاملية أو اندماجية, وهو ما يتجلى بوضوح تام في حالة الاتحاد الأوروبي من خلال ما سنلقي عليه الضوء من خلال التعريف بالهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي. (نافعة, 2004: 189)

الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي:

1- المجلس الأوروبي:

يعد المجلس الأوروبي السلطة العليا في الجماعة الأوروبية بحكم أنه يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الاعضاء, الذين يجتمعون ثلاث مرات سنوياً في عاصمة الدولة العضو التي تشغل رئاسة مجلس الوزراء, أو في بروكسل, حيث يوجد المقر الرئيسي للجماعة الأوروبية (سعيد, 1986: 62-63).

أما فيما يتعلق بأسلوب عمل المجلس وطريقة صنع القرارات فيه, فيلاحظ أنه يندر أن يتخذ المجلس الأوروبي قرارات ملزمة, أو يصدر توجيهات, أو يشرع قوانين واجبة التطبيق والنفاذ الفوري, وإنما يكتفي في الغالب ببلورة توجهات وسياسات وبرامج عامة, وإصدار بيانات أو نداءات أو توصيات, ولذلك لا توجد حاجة إلى إجراء تصويت لأن ما يصدر عنه عادة ما يكون محصلة لعملية تفاوضية مستمرة. وبهذا المعنى يمكن القول بأن المجلس الأوروبي تحول,عملياً , إلى مرجعية مؤسسية عليا تحال إليها كافة المشكلات التي يستعصي حلها على المؤسسات الأخرى. وعادة ما يبنجح المجلس من خلال عملية تفاوض مدروسة ومنتظمة في العثور على مفاتيح وأسس ومناهج لمعالجة تلك المشكلات, ثم يعيد الكرة إلى ملعب المؤسسات الأخرى لتستكمل دورها في بحث ودراسة الجوانب والأبعاد الفنية, قبل أن تعود إلى المجلس من جديد ليقرها بشكل نهائي. وبهذه الطريقة تمكن المجلس الاوروبي بالفعل من تذليل العديد من العقبات التي اعترضت طريق الوحدة الاقتصادية والنقدية, وتغلب على العديد من الأزمات التي ثارت بسبب مطالب خاصة ببعض الدول الأعضاء (مثال: الطلب البريطاني المتكرر بإعادة التفاوض حول أسس توزيع أعباء الميزانية), أو لتحديد الشروط وتهيئة الأوضاع اللازمة لمتابعة المسيرة الأوروبية (مثال: الأزمات المتعلقة بالعضوية أو باستراتيجية التعامل مع الأوضاع المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي). (نافعة, 2004: 193)

2- المفوضية:

تعتبر "المفوضية الأوروبية" (The European Commission) إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي. غير أن هذه المؤسسة شهدت تطوراً كبيراً عبر المسيرة الطويلة

لعملية التكامل والاندماج الأوروبي. ففي زمن "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" أطلق على هذه المؤسسة اسم "السلطة العليا"، وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار وعصبه الحساس، وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات. أما معاهدة روما، فقد أطلقت اسم "المفوضية" (Commission) على المؤسسة المناظرة في "الجماعة الاقتصادية الأوروبية"، وفي "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية". وعند اندماج الجماعات الأوروبية الثلاث، أعيدت صياغة أهداف ووظائف "المفوضية" بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات، وخاصة بعد تنامي دور السياسيين على حساب البيروقراطيين. ومع ذلك، يمكن القول دون تجاوز إن هذه المؤسسة لا تزال تشكل "المطبخ" الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتمارس دوراً يشبه إلى حد كبير دور الحكومة في النظم السياسية الداخلية. ومع ذلك، ونظراً لاختلاف طبيعة النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، فإن الدور الذي تلعبه "المفوضية" لا يقتصر على الدور التنفيذي التقليدي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية، إذ تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة، تشمل:

أ- **التشريع:** فالمفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها باستمرار، وذلك من منطلق أنها الجهة المسؤولة في المقام الأول عن كل ما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية. ولذلك تبدأ الدورة التشريعية عادة، وكقاعدة عامة، من المفوضية.

ب- **التنفيذ:** فالمفوضية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد، ومن ثم فهي مسؤولة عن إدارة العملية التكاملية برمتها. صحيح أن معاهدة روما لم تميّز بين

القانون (Loi) وبين القاعدة القانونية (Reglement)، مما يجعل المقارنة بين المفوضية والحكومة مسألة صعبة، إلا أن بوسع المفوضية أن تتخذ دائماً كل ما هو ضروري ومطلوب لترجمة القرارات المعتمدة وإخراجها في صورة لوائح وتوجيهات وإرشادات. وقد منحت كافة المعاهدات والقوانين المعمول بها حالياً المفوضية سلطات وصلاحيات واضحة وصريحة لتنفيذ القواعد واللوائح المقررة.

ج- **المتابعة والرقابة:** فالموضية هي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات، ومن ثم فهي مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به، والتأكد من ذلك، وعن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين واللوائح المقررة، وإحالة المخالفات، سواء من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات والشركات والأفراد، إلى المحكمة الأوروبية. ولها أيضاً ان تقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على احترام وتنفيذ التزاماتها. ولذلك، يمكن القول دون مبالغة إن المفوضية هي نواة الحكومة الأوروبية، إن لم تكن قد أصبحت حكومة أوروبية بالفعل (Lasok & Lasok, 2001: 235).

د- **التمثيل:** ففيما عدا الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن، وبعض الأمور الأخرى المحدودة، تعتبر المفوضية هي الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتتحدث باسمه، وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية. وقد أكد مشروع الدستور على هذه الوظائف جميعاً . (نافعة، 2004:)

3- البرلمان:

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبّر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار. ورغم خلو خطة شومان، التي

أطلقت مشروع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، من أي ذكر للبرلمان ضمن الإطار المؤسسي المقترح للجماعة، إلا أن المفاوضات التمهيدية سرعان ما أكدت إدراك الآباء المؤسسين لأهمية البعد الديمقراطي وحرصهم على أن يتضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكامل هيئة تمثيلية منتخبة بالاقتراع المباشر تقوم بوظيفة تشريعية ورقابية حقيقية.

غير أن الطريق أمام تحقيق هذا الطموح كان طويلاً ومليئاً بالصعاب. فعلى رغم نجاح الحركة في تضمين معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب نصاً يسمح بوجود "جمعية برلمانية" ضمن مؤسسات الجماعة الأوروبية، إلا أن هذه "الجمعية" لم تكن برلماناً حقيقياً منتخباً بالاقتراع المباشر، ولم تكن لها صلاحيات تذكر، ومن ثم فقد كان من الصعب تصويرها كسلطة تشريع فعلية. ولذلك، فقد تعّين على حركة الوحدة الأوروبية أن تناضل بشكل متواصل على مدى أكثر من ربع قرن قبل أن تتمكن من تحويل "الجمعية البرلمانية" إلى "برلمان أوروبي" منتخب بالاقتراع المباشر، ثم تعّين عليها أن تناضل على مدى ربع قرن آخر قبل أن تتمكن من تزويد هذا البرلمان بصلاحيات تشريعية ورقابية حقيقية.

المبحث الثاني: النشأة والتكوين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة في كيان وحدوي متماسك يشتد أحياناً، ويفتر حيناً ، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين دفعت بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها في بذل جهود للعودة بها إلى الوحدة والتماسك، ذلك أنها أمة تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازاً في التاريخ والواقع الإنساني. وضمن هذا المفهوم العام، يأتي إنشاء مجلس التعاون كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة. ولقد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية تكوين منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصة تعمل على تحقيق الوحدة بمفهومها الفني الخاص، كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها. إن الوحدة ومحاولتها ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج ذلك أنه عندما تكونت الدولة الإسلامية، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها، وظل هذا هو الوضع الطبيعي للمنطقة وشعوبها، مما صهرها في بوتقة وحدوية متكاملة تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة العربية والإسلامية. وحين مرت بها فترات من التجزئة والانقسام كان من الواضح إنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تتبدد وتزول ليعود الوضع الطبيعي إلى مواجهة التحدي والبروز مدعوماً بعوامل الوحدة المتعددة وخاصة عامل الإسلام. (البحارنة, 1994: 5)

يعتبر عام 1971 نقطة تحول في الخريطة السياسية للخليج والجزيرة العربية وذلك لعدة معطيات سياسية هامة, منها القرار البريطاني بالانسحاب من الكايانات السياسة في شرق الجزيرة العربية, وهي: البحرين, وقطر, والأمارات, وعُمان, مما خلق اهتماماً عربياً ودولياً. فبالنسبة للعرب

فإن اهتمامهم راجع لكون تلك الكيانات السياسة جزءاً من الأمة العربية, ولا بد من المحافظة عليها من أي تدخل أجنبي. أما دولياً وخاصة العالم الرأسمالي المسيحي الغربي فإن اهتمامهم يرجع باعتبار المنطقة من أهم مصادر الطاقة التي يحتاجونها, وأن استقرار الأوضاع فيها مطلب أساسي للعالم الرأسمالي المسيحي الغربي. (العيدروس, 1999: 302)

بدأت الجهود المكثفة بالتفكير في إنشاء مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980, حيث أطلع الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في مجالات مختلفة. (رجب, 1983: 63)

نشأ مجلس التعاون الخليجي في 25 مارس عام 1981 بين الدول العربية الخليجية الستة، وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة القطر، هدف الدول الأعضاء في المجلس لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها والوصول إلى اتحاد جمركي بين الدول الخليجية.

بالإضافة إلى التعاون السياسي والعسكري الذي حقق نجاحاً في معظم أهدافه وخصوصاً في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. (مركز المعلومات الرياض, 2009: 9)

وقد سمي المجلس لاحقاً بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو منظمة إقليمية تتكون من ستة دول عربية تطل على الخليج العربي، وتجسيداً لما بين الدول الأعضاء من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، أساسها وحدة التراث والانتماء والعقيدة والمصالح المشتركة، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، ومن هذا المنطلق فإن تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا يشكل ركناً هاماً من أركان التعاون بين دول المجلس لتحقيق هذه الأهداف.

وقد أسهم التجانس بين دول المجلس في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدراً كبيراً من المصداقية، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره، ولم يكن القرار وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، وهو أن البنية الثقافية الاجتماعية في دول الخليج ذات الانتماء القبلي تستقي من رافد واحد في الأساس هو البداوة بخصائصها الثلاث (الغزو والعصبية والمروءة).

حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، كل هذه العوامل تؤدي الى التقارب والتوحد ساندته المنطقة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية التي يشترك فيها وينتمي اليها سكان هذه المنطقة منذ آلاف السنيين، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في العادات, والقيم, واللغة, والدين، وإن وجود مثل هذا المجلس ليس فقط استمراراُ لتفاعلات تاريخية وروابط سكانية متاصلة بل هو رداً عملياً لمتطلبات الحاضر وتحديات التنمية والأمن بين هذه الدول خاصة والدول العربية عامة, بالإضافة الى ذلك فإن إنشاء هذا المجلس يعتبر استجابة لتطلعات أبناء المنطقة كنوع من أنواع الوحدة بين الشعوب العربية. (http://www.gcc-sg.org/index895b.html?action=Sec-Show&ID=3)

أهداف مجلس التعاون:

لكل تجمع دولي, سواء اتخذ شكل منظمة دولية أو إقليمية أهداف يسعى إلى تحقيقها. لقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أهدافها في خطوطها العريضة. (القرني, 1997: 44).

وتتمثل في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ووضع الأنظمة المتماثلة في مختلف الميادين. (المادة (4) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)

إن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الذي يمثل ميثاق المجلس والذي وافق عليه مؤتمر القمة الأول من مايو/أيار 1981 حدد الجوانب المختلفة لمجلس التعاون من حيث الأهداف العضوية, أسلوب الحركة, علاقتة بالمنظمات العربية, أجهزته الرئيسية, مهام هذه الأجهزة, كيفية تعديل النظام الأساسي وكيفية تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

إن أهداف مجلس التعاون المعلنة كما حددتها المادة (4) من النظام الأساسي هي الآتية:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية, الشؤون التجارية, والجمارك, والمواصلات, والشؤون التعليمية والثقافية, الشؤون الاجتماعية والصحية, الشؤون الإعلامية والسياسية والشؤون التشريعية والإدارية.

4- وضع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. (الشريدة, 1995: 41)

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسة الآتية: المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات, والمجلس الوزاري, والأمانة العامة. ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من

أجهزة فرعية. وتتولى على وجه الخصوص شؤون مجلس التعاون وعهد إليها بممارسة الاختصاص ومسؤولية تنفيذ أحكامة حتى تكون له إرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء. (المادة (6) من النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

1- المجلس الأعلى:

يعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا لمجلس التعاون. وقد أوضح النظام الأساسي في المواد (9,8,7) تشكيل المجلس الأعلى ودورات انعقادة واحتصاصاته وكيفية التصويت على قراراته.

تشكيل المجلس الأعلى:

يتشكل المجلس الأعلى من رؤساء دول مجلس التعاون, وتكون رئاسة دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول (القرني, 1997: 46) والمجلس الأعلى هو السلطة المشرفة على الأجهزة الأخرى لمجلس التعاون وله أن يراجع شكل وعمل المنظمة وكل أجهزتها وفروعها (رجب, 1983: 100-101)

2- المجلس الوزاري:

يعتبر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي وثاني الهيئات العامة في مجلس التعاون. وقد وضح النظام الأساسي لمجلس التعاون والنظام الداخلي للمجلس الوزاري الأحكام القانونية للمجلس من حيث التكوين وتمثيل الدول ودورات الانعقاد والاختصاص وكيفية التصويت على قراراته.

تشكيل المجلس الوزاري:

يتشكل المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول. ويعني ذلك أن النظام الأساسي لمجلس التعاون أعطى حرية التصرف للدول الأعضاء في حضور وزراء خارجية

دولها اجتماعات المجلس الوزاري إو إنابة غيرهم من الوزراء طبقا لظروف وموضوعات الدراسة.

يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مره كل ثلاثة أشهر, ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويقرر اللمجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية (المادة (11) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

3- الأمانة العامة:

يتمثل دور الأمانة العامة للمنظمة الدولية بصفة عامة في أنها الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمنظمة, وأن عملها يتطلب الاستقرار ويقع على عاتق إدارتها المختلفة مهمة جمع الوثائق والبيانات وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان والإشراف على تنفيذ القرارات, وطبيعة عمل كهذا يتعذر معه انتقال إدارتها وتناول اجتماعاتها في عواصم الدول أعضاء المنظمة الدولية التي يمكنها التحرك و الاجتماع في مختلف الدول الأعضاء.

تتكون الأمانة العامة في مجلس التعاون من أمين عام وأمناء مساعين يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام, وما تستدعيه الحاجة من الموظفين الذين يعينهم أيضا الأمين العام وكل من في الأمانة العامة من مواطني الدول الأعضاء, عدا الموظفين الذين يعين بعضهم من غير مواطني الأعضاء, بموافقة المجلس الوزاري. (رجب, 1983: 120)

وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن يكون مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ولذلك فإن الأمانة العامة مقرها الرياض, إلا أن باقي الأجهزة العاملة بمجلس التعاون وهي المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وهيئة تسوية المنازعات واللجان المختلفة لها أن تجتمع في غير دولة المقر حسب ظروف عملها (المادة (2) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

الفصل الثالث

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

الفصل الثالث

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

مقدمـة:

من المتفق عله أن منطقة الخليج العربي تعد من أهم مناطق العالم حيوية,بعد اكتشاف النفط بها بكميات تجارية,الذي تطور أستخدامه ليحل محل الفحم كمصدر أساسي للطاقة,حتى أصبح النفط يمثل عصبا للحية الغربية بكل جوانبها.وتطلعت الدول الصناعية الكبرى إلى لعب دور المهيمن على منطقة الخليجووكلما ضعفت هيمنة دولة بزغت أخرى لتحل محلها,وصار التعاون والاتفاق بين هذه الدول هو الضامن لاستمرار ضخ نفط الخليج في شرايين مرافقها الصناعية,وما يترتب على ذلك من بروز عامل القوزة العسكرية و الأقتصادية لضمان تحقيق الحد الأقصى من الأستغلال للنفط,أو إخافة و ردع من يحاول تغيير هذه الأوضاع,سواء على المستوى الأقليمي او الدولي.بل إن دور الدول الكبرى في شؤون منطقة الخليج أصبح اكثر فاعلية و أوضح خطرا,لضمان الهيمنة على النفط واستمرار ضخه.(رمزي:21,2002)

أي إن منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي اكتسبت أهمية كبيرة وواسعة في الاستراتيجيات العالمية كونها تحمل قيمة استراتيجية وجيوبولتيكية وأمنية واقتصادية وعسكرية متميزة جعلت منها إحدى الركائز الأساسية في التوازنات الدولية. (الخيري،32:2009)

الخليج العربي بحر شبه مغلق,يمتد بمساحة تقدر ب 250,000 كيلو متر مربع, أما جغرافية الخليج العربي وبشكل عام فإنه يمتد بـ 250000 كيلو متر، وبطول 800 كيلو متر وعرض لا يتجاوز 470 كيلو متر، وعمقه يتراوح بين 30 و100 متر وفي بعض الأماكن المحدودة لا

يتجاوز عمقه 200 متر،وتنتشر في الخليج الجزر التي يقدر عددها ب 130 جزيرة,يلعب بعضها دورا مهما بفعل الموقع الأستراتيجي.(الحاج,2005:281)

أما مساحة دول مجلس التعاون الخليجي فتبلغ نحو مليونين ونصف المليون كيلو متر مربع أي 2469793 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكان دول المجلس نحو 31 مليون نسمة وتحديداً 30751000، وفيما يتعلق بالناتج الإجمالي لهذه الدول مجتمعةً فيبلغ نحو 3135 بليون دولار سنوياً بحسب إحصاءات عام 2002، فدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً تعد من أكبر المساحات العربية وأكثره غنى واقلها سكاناً . (الخيري،2009:32)

منذ عام 1928,حدد الخبير البرطاني, ارنولد ولسن,اهمية منطقة الخليج العربي و مستقبله التاريخي بالعبارة التالية: "أي ذراع بحري,لم يقدم و لن يقدم,حتى يومنا هذا ,مجالا حيويا للجيولوجي كما للاثاري,للمؤرخ كما للجغرافي,لرجل الأعمال, ولرجل الدولة و للمتخصص في الشؤون الاستراتيجية,كما قدمته مياه الخليج".(الحاج,2005:281)

إن أهمية الطبيعة الأستراتيجية لمنطقة الخليج,وتحول خصائصة البيئية الجغرافية ومكوناتها إلى عنصر جوهري في العلاقات الدولية,أديا الى تحول الخليج الى عامل محوري في السياسات الخارجية لدول الأتحاد الأوروبي و للولايات المتحدة الأمريكية.(الحاج,2005:282)

إذ إن 60% من احتياطي النفط المعروف في العالم يتركز في منطقة الخليج العربي وما حولها، فبذلك يكون الوصول إلى هذه المنطقة من الأمور المهمة والتي تحظى بالأولوية لا سيما ان هذه الأهمية ستزداد عندما يعجز الإنتاج في المناطق الأخرى من العالم عن مواجهة الطلب المتزايد باستمرار على هذه المادة الأولية ذات الأهمية الكبيرة والمتزايدة. (الخيري،2009:33)

وسيتناول الفصل الثالث المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تأريخ التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: الرؤية الأوروبية للنظام الدولي الجديد.

المبحث الأول: تأريخ التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي.

شهد عام 1498 أولى مراحل التدخل الأوروبي في منطقة الخليج ، حيث بدأ البرتغاليون الدخول إلى بعض المناطق الخليجية في ذلك التاريخ الذي تزامن مع نجاح فاسكو دي جاما في عبور رأس الرجاء الصالح . وحتى ذلك الوقت كان العرب ، وبمساعدة الاسيويين والأفارقة ، يبسطون كامل سيطرتهم على كل الأنشطة التجارية في الخليج وبحر العرب، وكانت منطقة الخليج تشكل نقطة الارتكاز بالنسبة للتجارة الدولية التي تتم عبر الطرق البرية والبحرية .(ستيفنز,2004:2)

وكانت عام 1498 هو تاريخ بداية انحطاط العربي وبروز النفوذ التجاري لكل من البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا . ومنذ لحظة دخول الأساطيل البحرية البرتغالية إلى مياه الخليج أصبح ذلك الطريق محل أطماع القوى الأوروبية الكبرى، وذلك نظراً لموقعه الاستراتيجي كملتقى مهم بالنسبة لطرق الجارية مع الهند . وخلال القرون الأربعة التي تلت ذلك التاريخ تحولت منطقة الخليج إلى قطعة مهمة في رقعة الشطرنج العالمية التي تتبارى حولها القوى الاقتصادية والسياسية الممثلة في بعض دول القارة الاوروبية إضافة إلى الإمبراطورية العثمانية التي برزت كقوة سياسية وعسكرية في مطلع القرن السادس عشر. وتزايد اهتمام الاوروبيين وخصوصاً البرتغاليين في منطقة الخليج بعد ان اصبحت كل من بغداد والبصرة جزءاً من الإمبراطورية العثمانية .(ستيفنز,2004:2)

وفي أوائل القرن السابع عشر انطلقت مرحلة جديدة للدول الأوروبية في الخليج العربي، وشملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلبياً على شعب الخليج العربي، وكانت الامبراطورية الهولندية من أوائل الامبراطورية الاستعمارية التي ظهرت في تلك المرحلة، ولكن لم تكن هولندا وحدها في الميدان إذ كان التعاون بين الإنكليز قد بدأ مع بدايات القرن السابع عشر في إطار

شركات الهند الشرقية هادفين من وراء هذا التعاون طرد وإخراج البرتغاليين من منطقة الخليج العربي فخاضتا معارك مشتركة ضد البرتغال وقضت على النفوذ البرتغالي. (الخيري,34:2009)

نظرا لتزايد أهمية المنطقة أقتصاديا بوصفها تشكل طريقا الى الهند,فازداد صراع الأطراف الدولية التي تنافست مع برطانيا في المنطقة كفرنسا و الدولة العثمانية,التي انتهت بتغلب الانجليز في ابعاد الاساطيل الفرنسية و العثمانية.(الكواز و عقراوي,600:2013)

خلال فترة منتصف القرن الثامن عشر وقع حدثان مهمان بالتزامن مع بداية حكم أسرة البوسعيد في عمان ، وكان لهذين الحدثين اثرهما الدائم على دول الخليج . وتمثل الحدث الأول في الانتصارات التي حققها قوات روبرت لورد كلايف والتي اذنت ببداية عهد السيطرة البريطانية على الساحل الشمالي –الشرقي من الهند ، وإفساد المجال اما عملية الاحتلال البريطاني الكامل لشبه القاره الهندية . وكنتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها الهند في القرن التاسع عشر برزت شركة شرق الهند كواحد من اهم القوى التجارية . واصبح طريق البحر المفتوح هو الطريق الذي دخلت به تلك الشركة الى المنطقة.(ستيفنز ,4:2004)

اما الحديث الثاني فتمثل في بروز الحركة الوهابية في الجزيرة العربية. وكان للحركة التي سميت باسم زعيمها محمد بن عبد الوهاب ركيزتان اساسيتان : الاولى هي إحياء التعاليم الدينية القائمة على وحدانية الله . اما الثانية فكانت ذات جوانب سياسية وتقوم على التحالف مع ال سعود الذين كانوا يحكمون منطقة الدرعية في نجد وسط الجزيرة العربية . واثبتت الايام مدى تمسك الحركة الوهابية بهذين المبأين. وكان توسع المد الوهابي في نهاية القرن الثامن عشر هو العنصر الاكثر تأثيراً في العراق وساحة الخليج.

ونتج عن عنصري السيطرة البريطانية في المنطقة الخليج وبروز الحركة الوهابية ،الاطار العام الذي تشكلت على اساسه منطقة الخليج ، وبرزت بسبب هذين العنصرين الكثير من الاحداث التي كان لها تأثيرها في التطورات شهدتها دول الخليج ، التي نعيشها اليوم.(ستيفنز ,5:2004–4)

أي إن بريطانيا أدركت الأهمية الكبيرة والمتعددة الأبعاد للمنطقة كونها تشكل بالنسبة لها طريقها إلى الهند ، ثم ازدادت أهميتها الاقتصادية مع اكتشاف النفط في الخليج العربي والذي ازداد معه صراع الأطراف الدولية التي تنافست مع بريطانيا في المنطقة كفرنسا والدولة العثمانية، إلا إن بريطانيا تمكنت من تحقيق التفوق والغلبة وإبعاد الأساطيل العثمانية والفرنسية. (الخيري،34:2009)

كان صيد اللؤلؤ هو الحرفة الرئيسية في المنطقة ، وكان يشكل مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة لمعظم السكان . لكن الحروب البحرية المتواصلة التي اندلعت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر هددت انشطة اولئك السكان. ويصف البريطانيون المعاصرون تلك الحرب البحرية بالقرصنة ، وهو وصف رفضه المؤرخون العرب المعاصرون . وفي الواقع فإن التمييز بين الحرب البحرية والقرصنة تأثير بشكل كبير بوجهة النظرة البريطانية ، حيث كانت الحروب التي يشارك فيها مؤيدون لبريطانيا بالحروب البحرية ، بينما تطلق على الحروب التي يشنها المناوئون لها اسم القرصنة.(ستيفنز,5:2004)

وخلال القرن الثامن عشر تعززت سلطة القواسمة وتحالفوا مع الوهابيين الذين بدأوا يمدون نفوذهم في المناطق الساحلية الشرقية للجزيرة العربية . في عام 1809 قام البريطانيون بأول محاولة لهم لوقف المد الوهابي ، حيث شنوا هجوماً على مقر القواسمة في راس الخيمة واحتلوه لفترة مؤقتة تعرضت خلالها معظم أساطيل القواسمة للتدمير.وفي إطار سعيهم الى الانتقام من البريطانيين تحالف القواسمة مع شيوخ أم القوين وعجمان وأبو ظبي وبني والبحرين.(ستيفنز,5:2004)

وبعد بروز إشارات على وصول النفوذ العثماني إلى البحر أبرمت بريطانيا اتفاقية مع شيخ البحرين الذي تعهد بعدم الدخول في أي مفاوضات أو مباحثات قبل الحصول على الموافقة

الحكومة البريطانية . وفي عام 1892 وقعت بريطانيا اتفاقاً جديداً مع إمارات الساحل المتصالح التزمت بموجبه الاخيرة بعدم الخول في اي تفاوضات او القيام ببيع او تأجير أي جزء من اراضيها إلى قوة أخرى غير بريطانية.(ستيفنز,7:2004)

فالسياسات الاستعمارية في الخليج العربي كانت قد ازدادت وتشابكت ما بين توسع بريطاني وتدخل روسي وتنافس فرنسي واهتمام ألماني ودور بلجيكي ومن ثم أمريكي. (الخيري,34:2009)

إذ تمكنت بريطانيا ومنذ نهايات القرن الثامن عشر من القضاء على قوة الدول الأجنبية التي سعت للوصول إلى الخليج العربي فثبتت - أي بريطانيا – قوتها ونفوذها السياسي في الخليج العربي وكان أسلوبها والوسيلة التي استخدمتها في هذا التثبيت هي الاتفاقيات البحرية والسياسية التي أبرمتها مع حكام 1923 – منطقة الخليج العربي. فضلاً عن الاتفاقيات في الجانب الاقتصادي فكانت اتفاقيات مابين 1902 والتي تنازل فيها حكام الإمارات وسلطان مسقط للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق ممارسة السيادة على استخراج النفط من أراضيهم، وخدمات البريد والتلغراف ومصائد اللؤلؤ وغيرها.(الخيري,35:2009)

مع بدايات القرن العشرين تعززت و ازدادت اهمية المنطقة الاستراتيجية و الاقتصادية مع تزايد عمليات التنقيب على النفط,التي دفعت بالغرب الى السعي لإيجاد موطئ قدم لها فيها ,فبدات برطانيا في تحكيم و تشديد قبضتهابكل الطرق ,و عدت إقامة اية قاعدة بحرية أو موانئ محصنة في الخليج العربي,منقبل اية قوة تمثل تهديدا لمصالحها ويجب مقاومتة بكل وسيلة.(الكواز وعقراوي,600:2013)

معولة بذلك على الاتفاقيات التي عقدتها برطانيا مع حكام المنطقة و بذلك وقعت منطقة الخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية,تحت النفوذ الاوروبي حتى نهاية الحرب العالمية

الثانية,بحيث استمر التواجد البرطاني في منطقة الخليج العربي حتى 16يناير1968 حينما صرحت الحكومة البرطانية بانسحابها عسكريا من المنطقة في مده اقصاها حتى نهاية 1971 نتيجة ما واجهته من مشاكل اقتصادية التي تراكمت مع انحسارها عقب بروز حركات التحرر العربية و استقلال معضم الدول العربية,وظهور دعوات و حركات تحررية تنادي بالتحرر من السيطرة البرطانية في سلطنة عمان.(الكواز و عقراوي,600:2013)

أي انه مع بدايات القرن العشرين تعززت وازدادت أهمية منطقة الخليج العربي سواء الاستراتيجية أو الاقتصادية لا سيما مع بدايات وتوقعات ظهور النفط فيها.وهنا بدأت مرحلة جديدة في ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني والذي ملأته الولايات المتحدة الأمريكية. (الخيري,35:2009)

لم يكن الانسحاب البرطاني من منطقة الخليج تركا لأوضاع الخليج العربي بشكل مطلق, و انما سبق ذلك تنسيق و ترتيب وجهات النظر لأوضاع الخليج و بشكل مشترك مابين دول الخليج العربي و برطانيا من خلال اتفاقية صداقة بين برطانيا و دول الخليج العربي(عبدالله,70:2004)

إذن فقد كانت بريطانيا تقصد من الانسحاب كخطوة تحافظ من خلالها وبشكل إرادي على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي. وهذا يعني ويوضح التفكير البريطاني المغلب لمصالح بريطانيا قبل كل شيء من خلال ضرورة ضمان مصالحها في منطقة الخليج العربي حتى ولو عن بُعد وذلك من خلال تركها لعلاقات ايجابية وتعاونية مع الدول الخليجية.

أي أن دول الخليج العربي وبعد هذا الانسحاب العسكري تنبهت إلى ضرورة بلورة مفهوم جديد لأمن الخليج العربي والذي تجسد في تأسيس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن جماعي لدوله، فأضحت هذه الدول ترى أن أمن الخليج العربي هو أمنها كدول إلى جانب حماية وتأمين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل النفطفضلاً عن أهمية تلك الممرات الاقتصادية، فترى أن ضمان أمنها وحمايته إلى جانب التعاون والاتحاد الخليجي العربي كمنظمة يكون بالاشتراك مع الجماعة

الدولية ودول الخليج العربي ولكن ليس بشكل تدخل أو نفوذ أجنبي أي إبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد. (الخيري,2009:36-35)

أستمر التواجد الأجنبي في الخليج العربي وتحديدا التواجد الأمريكي بعد الانسحاب البريطاني، وبقيت هناك علاقات تعاونية أوروبية مع دول الخليج العربي واتخذت لها أشكالاً ومجالات ضَمنت استمرار تواجدها الذي يخدم من وجهة النظر الخليجية العربية والأوروبية مصالح الطرفين.(الجاسور ,396:2007)

وبدأت العلاقات بين المجموعة الأوروبية وز بين دول مستقلة ذات سيادة من الجانب الخليجي تسير بشكل ثنائي,فالنمو الاقتصادي الصناعي للدول الأاوروبية قد أدى الى تزايد حاجة الأوروبيين للطاقة لاسيما بعد ان استعادت اوروبا مركزها الصناعي الدولي,الذي تزامن مع ارتفاع اسعار النفط منذ عام 1973,واندلاع الحرب العراقية الايرانية في عام 1980 مما دفع الغرب الى تزايد اهتمامهم بهذه المنطقة,والمحافظة على الوضع القائم فيها.

إن السلوك الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي ولا سيما بعد سنوات التسعينيات من القرن العشرين يعكس المصالح والأهداف الأوروبية في المنطقة إذ غلبت عليه أي – السلوك الأوروبي – الصفة التعاونية غير النزاعية والتي تتضح عبر الاتصالات الدبلوماسية المتواصلة والسعي نحو توسيع العلاقات التعاونية سياسياًواقتصادياً وثقافياً وأمنياً وعسكري (الخيري،2009: 36).

يرى الاتحاد الاوروبي ان هذا فرصة له بأن يلعب دورا متميزا و مهما في منطقة الخليج العربي بوصفه احد كبار الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي و بالاضافه لدورة الكبير و الواضح في أمن الخليج العربي,ملبيا بذلك المصالح و الاهداف الأوروبية في المنطقة و محققا في الوقت نفسه مصالح مجلس التعاون الخليجي من خلال علاقاته و تعامله مع الاتحاد الأوروبي.(العجمي,604:2006)

وقد عدت اوروبا بان منطقة الخليجالعربي بوجه خاص تحكمها مرتكزات عدة منها:

-التقريب الثقافي بين الحضارتين العربية و الأوروبية.

-اقامة علاقات تعاون اقتصادية متبادلة بين الجانبين.

_ضمان استقرار أمن الخليجالعربي,وضمان استقرار النفط و الأسواق في منطقة الخليج العربي.(الكواز و عقراوي,2013:601-600)

أي ان دول الاتحاد الأوروبي رسمت و صاغت أهدافها و مصالحها مع دول مجلس التعاون الخليجي, والتي تسعى الى تحقيقها لتعزز مكانتها و دورها في المنطقة,لاسيما بعد أن أخذت دول مجلس التعاون تتحرك على الصعيد الأوروبي كمجموعة اقليمية لاقامة علاقات أوثق مع الأوروبيين في الجانب الاقتصادي و السياسي و الأمني.(الكواز و عقراوي,2013:601)

المبحث الثاني: الرؤية الأوروبية للنظام الدولي الجديد.

كان للأحداث التي شهدتها البيئة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين دور بارز في التأثير على مكانة الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية، فقبل هذا التاريخ كان الأوروبيون منكفئين لبناء بيتهم الداخلي أي تحقيق الوحدة الأوروبية، ولم يكن لهم الميل لأي دور عالمي مستقل عن الولايات المتحدة، ولكن بزوال الاتحاد السوفيتي بدأت تحولات مهمة تظهر على مكانة الاتحاد الأوروبي لا سيما بعد إعلان معاهدة ماسترخت عام 1992 وانضمام العديد من الدول الأوروبية للاتحاد من أجل استثمار عناصر القوة التي يمتلكها للخروج بدور فاعل ومؤثر في السياسة الدولية فيه شيء من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وللوقوف على مكانة الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية، ولا بد من تاريخ المكانة الدولية وما هي الأسس التي استندت عليها، فقد عرّف مورجن ساو المكانة الدولية بأنها (سعي أحد الدول للتأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها). (كردي، 2013: 213)

كما عرفها روبرت دكانتو هي (الهيبة والاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول). (كانتور، 1998: 71)

واليوم لا يزال حلم أوروبا العظمى يراود الكثير من القادة الأوروبيين ولكن بشكل أكثر تحدياً وهذا ما يجعله في مواجهة مباشرة مع الهيمنة الأمريكية، فعلى أوروبا أن يكون لها موقف في بعض القرارات الدولية كما أكد ذلك الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بقوله: "إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإدارة والقرار سيكونان من نصيب الولايات المتحدة وعلى أوروبا فقط أن تدفع الثمن". كما أكد الرئيس شيراك أن يكون للاتحاد الأوروبي دور مستقبلي بقوله: لم يعد مقبولاً أن تخطئ أوروبا فيما يتعلق بمستقبلها". (اللاوندي، 2002: 63)

وبما أن قادة أوروبا يتطلعون إلى قرن جديد هو القرن الحادي والعشرين يتفاءل فيه نحو الوحدة على الصعيد الأوروبي وأوروبا على الصعيد العالمي بهدف تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي وتأثيره السياسي الدولي في المرحلة المقبلة وهذا يتطلب تحقيق التوافق والانسجام بين الدول الأعضاء عن طريق وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة تجاه القضايا الدولية المهمة ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر محورين؛ الأول: عن طريق توسيع الاتحاد الأوروبي، والثاني: التأكيد على الوحدتين السياسية والاقتصادية لأوروبا. (اللاوندي، 2002: 65)

إن أوروبا منذ منتصف القرن العشرين تسعى إلى إيجاد موقع لها بين الدول الكبرى، في سبيل ذلك تبّنت مشروع الوحدة الأوروبية الذي كان ذا معنى اقتصادي ليتحول خطوة خطوة إلى مشروع اقتصادي سياسي أمني متكامل، واليوم يسعى الاتحاد الأوروبي الذي يتكون من 27 دولة إلى إحداث توازن له بين القوى الدولية الكبرى بما يتناسب مع قوته الاقتصادية في محاولة منه للارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة لتكون إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين. (كردي، 2013: 215)

وبناءً عليه فإن الاتحاد الأوروبي يمضي قدماً باتجاه ظهوره قطباً دولياً مؤثراً، فهو يملك القابلية ليصبح فاعلاً سياسياً دولياً وبالاعتماد على قدراته الاقتصادية وتوظيف القوى العسكرية بصورة مستقلة في عالم يسير باتجاه نحو التعددية مما سيساعد الاتحاد الأوروبي إلى أداء دوراً متميزاً، لا سيما في المناطق التي ما يزال يملك نفوذاً سياسياً فيها، فمصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في عالم متعدد الأقطاب وليس نظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة، فالنظام الدولي متعدد الأقطاب يضمن للقوى الكبرى ومنها الاتحاد الأوروبي المشاركة في صنع القرار الدولي ويمكنها من أداء دوراً مهماً في الساحة الدولية بما يتناسب مع مقومات قوتها. (كردي، 2013: 215)

ساهم التحول في أوروبا من مفهوم الجماعة الأوروبية إلى مفهوم الوحدة الاقتصادية في إسباغ ثقل ملحوظ على دور دول الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بحيث جعلها تتمتع بقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي نشرت وزارة الدفاع تقريراً مفصلاً عن 1992، أوضحت من خلاله أن الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على أساس منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي شكل دوماً قوة منافسة للسياسة الأمريكية، والإبقاء على الوضع الذي نتج منه انهيار المنظومة الاشتراكية على الساحة الدولية كما هو، بحيث يضمن لأمريكا مكانة مميزة. كما اعتبر التقرير أن العلاقة الأمريكية – الأوروبية هي علاقة غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من الهيمنة على الدول الأوروبية. (الحاج، 2005: 79)

إن بروز أوروبا كفاعل أساسي على الساحة الدولية يرجع إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بعد إعلان خطة إنشاء سوق أوروبي، حيث بدأ تنفيذ مراحلها مع توقيع اتفاقية ماسترخت عام 1992 التي تعهدت بموجبها الدول الموقعة على العمل لتحقيق المزيد من التكامل والاندماج فيما بينها في ظل اتحاد سياسي – اقتصادي.

وهذا الهدف يعكس طبيعة الواقع الأوروبي وإدراك دول الاتحاد الأوروبي أهمية عنصر القوة الاقتصادية والاندماج السياسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تمكنت الدول الأوروبية من الوفاء بمعايير ماسترخت وإطلاق عملتها الموحدة اليورو في بداية العام 1999، لتشكيل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية. وبالتالي، دفع هذا التحول في الواقع الأوروبي إلى امتلاك أوروبا مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله. (الحاج، 2005: 80)

هذا ما دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل دولها على الصعيد الدولي من أجل إثبات وجودها ونفوذها الدوليين، إضافة إلى وضعها سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي في المناطق الدولية بعد تراجعها خلال الحرب الباردة. (الحاج، 2005: 80)

هذا ما أدى أيضاً إلى قيام تنافس أمريكي – أوروبي خفي في مناطق عديدة من العالم، ومن ضمنها المنطقة العربية وتحديداً منطقة الخليج العربي موضوع البحث.

إلى جانب السعي الاستمرار في تطوير أوروبا لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من المساعي الأوروبية للحصول بل لانتزاع دور وفرصة لإثبات الوجود وتحقيق المصالح، إلا إنها تصطدم بالعديد من المعوقات والعقبات التي تحد وتعوق تلك المساعي وذلك المسار، إذ يبرز هنا قلق أو تخوف من ارتفاع الحساسية الأمريكية من التقارب الخليجي – الأو روبي وذلك استناداً الى الالتزام الأمريكي ومنذ إعلان البندقية لعام 1980 وحتى الوقت الحاضر والمتمثل بموقف هنري كيسنجر القائم على رفض الدعم الأوروبي للقضايا العربية وارتباطاً بذلك وفي الإطار نفسه ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكية ولا تسمح لأية قوة دولية أن تقترب منها. (الخيري,48:2009)

ويتجسد ذلك النفوذ من خلال انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي، وعمق العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي وذلك استناداً إلى الاستراتيجية الأمريكية القائمة على الرغبة في السيطرة على أمن الخليج العربي ونفطه وعدم السماح لأية دولة أخرى كأن يكون الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية أو الصين أو إيران أو غيرها بالتدخل في شؤون الخليج العربي ولاسيما نفطه، أي إن المعوق الأمريكي هو الأساس أمام الدور الأوروبي. إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تحديد إمكانات الاتحاد الأوروبي بشكل يجعله غير قادر

على منافستها حتى برغم الشراكة الظاهرة القائمة بينهما سواء في إطار حلف شمال الأطلسي أو غيرها من مجالات التعاون والتعامل الأمريكية – الأوروبية. (الخيري,48:2009)

لقد أدت التحولات الأقليمية التي تعرضت لها منطقة الخليج بعد الحرب الباردة الى تباين ة تنافس بين السياسات الاوروبية و الأمريكية تجاه المنطقة,حيث سعت بعض الدول الأوروبية(فرنسا و ألمانيا) لرفض سيطرة الشركات النفطية الانكلو_سكسونية,الأمر الذي دفع الى التساؤل حول مدى امكانية قيام دول الاتحاد الأوروبي في إطارالمحافظة على مصالحها الذاتية,بلعب دور خاص و مستقل نسبيا عن السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط.(الحاج,286:2005-285)

إن دول الاتحاد الأوروبي, ومن خلال سياستها الأمنية و الأقتصادية, تحاول أن تظهر كقوة مؤثرة في التوازنات الدولية,و أن تضع سياسة خارجية تعكس رؤيتها الخاصة للمشكلات الإقليمية و الدولية,تتميز من رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للمشاكل نفسها.(الحاج,286:2005-285)

أي أن الاتحاد الأوروبي يرى أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية يؤثر بشكل كبير وواضح في إمكانية الحصول على النفظ. أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الضامن الأساسي في ميدان الدفاع الحصول على النفط الخارجي عن دول مجلس التعاون الخليجي، فعليه يظهر للعيان القلق الأوروبي إزاء التكتيكات الأمريكية التي تعمل على تحجيم والحد من نشاطات أي من الحلفاء أو القوى الدولية في مجلس التعاون الخليجي.(الخيري,48:2009)

إذن فالمعوقات التي تقف بوجه الأداء أو الدور الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي مهما كانت امتداداتها والعوامل المؤثرة فيها فإنها تتركز أساساً على أن الاستكشافات النفطية في منطقة الخليج العربي زادت من التوترات والتنافسات الدولية والاستعماريةسعياً وراء الحصول المواد

الأولية لاستمرارية صناعاتها ومن ثم إيجاد أسواق لتصريف تلك الصناعات مما جعل المنطقة ساحة صراع وتنافس وخلافات أدت إلى ظهور الكثير من المشكلات في المنطقة كأمن الخليج العربي واستقرار أنظمته السياسية وثرواته الاستراتيجية التي تتنازعها المصالح الدولية المتشابكة والمتنازعة ولا سيما الأوروبية والأمريكية. (الخيري,49:2009)

إذن فالخليج العربي يمثل أحد العوامل التي تصعد التنافس بين القوى الدولية الكبرى والتي تشكل هي ذاتها معرقلات أمام تأدية الاتحاد الأوروبي للدور الذي يريده ويطمح إليه في تعامله مع دول مجلس التعاون الخليجي.

إلا أن ذلك لا يعني ترك أوروبا لمصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن عليها أن توازن في علاقاتها ما بين مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبين رغبتها في إثبات الذات.

الفصل الرابع

العلاقات الخليجية الأوروبية

الفصل الرابع

العلاقات الخليجية الأوروبية

مقدمـة:

إن تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي كان في البداية ببطء وركز بشكل رئيسي على أساس العلاقات الثنائية. هناك بالطبع تاريخ طويل من العلاقات المهمة بين الدول الأوروبية، ودول الخليج. وفي الواقع فإن هذه العلاقات تمتد إلى ما يقرب من قرنين من الزمان، والتي هي جزء لا يتجزأ من تاريخ تكوين الدولة في المنطقة. في العقود الأخيرة، معظم الدول الخليجية أوجدت توازن من خلال اعتمادها على المظلة الأمنية الأميركية وفي الوقت ذاته مع الاتفاقات الثنائية في المجال الأمني مع الدول الأوروبية. ولكن على المستوى الجماعي فإن العلاقات تعد أكثر حداثة.

بطبيعة الحال فإن دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، قد تواجدت لأكثر من عقدين من الزمن فقط، لذلك فإن العلاقات لم تكن ممكنة مع دول الخليج إلا منذ ذلك الحين. وعلى الجانب الأوروبي لم تكن لديه في ذلك الحين مؤشرات تذكر في اتباع نهج عالمي تجاه المنطقة والدول المكونة لها. ومع تشكل دول مجلس التعاون الخليجي، تغير هذا النهج الأوروبي اتجاه المنطقة، رغم بطئه في البداية. وفي الواقع، لم يكن حتى أواخر عام 2004 إن الاتحاد الأوروبي قد افتتح مفوضية له مع سفير معتمد لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست.

ومن المسلم به أن دول الخليج العربي كانت جزءاً من الحوار العربي الأوروبي، الذي كان قد أطلق رسمياً في عام 1974. ولكن انهار الحوار الذي بحلول عام 1989، بل قبل ذلك، فلم يتحقق

سوى القليل قبل انهيار الحوار: فقد عانى الحوار دائما من تصورات متعارضة بين الجانبين حول الغرض من الحوار، بالنسبة للجانب العربي فقد كان متمنياً أن تكون الغاية أو الاتجاه في الحوار سياسياً في المقام الأول، أما الجانب الأوروبي ركز على الجانب الاقتصادي والتقني. وعلى الرغم من هذا فإن حقيقة أن دول الخليج دول منتجه للنفط فإن هذا كان المحور الرئيسي لاستمرار الجانب الأوروبي في تحسين واستمرار العلاقات مع الجانب الخليجي.

هناك أوجه عديدة للعلاقات القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد اكتسبت هذه العلاقة أبعاداً متعددة خلال السنوات الماضية. غير أن العلاقات بين الطرفين بدأت ترتاد آفاقاً جديدة خارج إطار العلاقة الاقتصادية التقليدية لتشمل مجموعة من الموضوعات الأمنية والسياسية.

لما كانت دول الاتحاد الأوروبي قد رسمت وصاغت أهدافها ومصالحها مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي تسعى إلى تحقيقها لتعزز مكانتها ودورها في المنطقة، فمن الضروري أن يتوزع تحقيق تلك المصالح والأهداف على مجالات تعاونية عدة تساعد على الاقتراب من تحقيق تلك الأهداف والمصالح.

يتناول الفصل الرابع العلاقات الخليجية الأوروبية، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقات الأمنية والسياسية.

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية.

تم توقيع أتفاقية التعاون مع السوق الأوروبية المشتركة لاحقا سميت بالأتحاد الأوروبي في 15يونيو 1988,وذلك بعد 15عاما من الصدمة النفطية الشهيرة عام 1973 التي جعلت بلدان الخليج تتصدر الساحة الدولية.(خضر,1995:119)

ومن الأسباب التي أخرت عملية التفاوض بين الأتحاد الأوربي ومجلس التعاون لجول الخليج العربي هي الولادة المتأخرة لمجلس التعاون الخليجي عام 1981 و بذلك فأن العلاقات الخليجية الأوروبية تعد علاقات حديثة. أضافة الى ذلك فقد كانت هناك معارضة امريكية ضد التوصل إلى اتفاقيةاقتصادية تتم بين السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة تعتبر بمثابة"المحمية الأمريكية" أحد أسباب هذ التأخر.

هذا بالأضافة الى أن هناك مواقف متضادة و متباينه قد ظهرت داخل السوق الأاوروبية المشتركة نفسها,بين البلدان المؤيدة لمثل هذه الأتفاقية (فرنسا,اليونان) و البلدان المعارضه لها (ألمانيا,انجلتر).فكان أن ادى موقف هؤلاء المعارضين إلى جرجرة المفاوضات و أستطالة امدها.لذا أقترحت بعض البلدان,كالدنمارك و إيرلندا,أن توقع إتفاقيات ثنائية بين السوق الأاوروبية المشتركة و بعض بلدان الخليج على غرار الاتفاقيات المقعة مع بلدان المغرب .لكن الأتفاقية الوحيدة التي من هذا النوع إنما وقعت مع بلد من بلدان شبه الجزيرة ليس عضوا في مجلس التعاون الخليجي,هو اليمن.(خضر،1995:119)

ولكن وقبل الوصول إلى الاتفاقية الرسمية بين الطرفين كانت الدول الأوروبية ومنذ عام 1983 قد فرضت تعريفة جمركية عالية على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البتروكمياوية لا سيما السعودية منها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة، أي إن التعامل الثنائي بين الطرفين

كان يقوم في ذلك الحين في إطار الحوار العربي – الأوروبي أي في أثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين فضلاً عن إن الدول الخليجية الغنية كانت تمول عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للدول الفقيرة، ومن جانبها خفضت السعودية في الثمانينيات من القرن العشرين والسوق الأوروبية المشتركة أن يدخلا في إطار مباحثات تهدف إلى التوصل إلى إطار خاص للتبادلات التجارية بينهما يضمن التعريفات الجمركية وأنشأت لجنة خاصة في المجلس لمتابعة عملية التعاون الثنائي بين الطرفين. (الخيري, 2009:39-38)

قررت السوق الأوروبية المشتركة و مجلس التعاون لجول الخليج العربي أن يخوضا مباحثات تستهدف وضع إطار مخصوص جديد يتناول تبادلاتهما التجارية, وذلك من اجل توفير المزيد من الأستقرار لكلا الطرفين,وتأمين شروط أفضل تضمن تموين السوق الاوروبية المشتركة بالنفط.أجتمع بتاريخ 2 ,1مارس 1985 ,ممثلو السوق الأوروبية المشتركة و مجلس التعاون لدول الخليج العربي في البحرين و خاضو سلسلة من النقاشات التمهيدية خلصو بنتيجتها الى ضرورة عقد اتفاق إجمالي لدفع التعاون التجاري و الأقتصادي قدما إلى الأمام.(خضر,1995:141)

واستمرت المباحثات والمناقشات واعترف ممثلو مجلس التعاون الخليجي بالدور الكبير والمهم الذي تقوم به السوق الأوروبية المشتركة كعامل استقرار اقتصادي وسياسي. ووصفهما عنصراً للتوازن في العلاقات الدولية فكان أن اتفق الطرفان على أن التعاون بينهما يعد قناة أخرى إضافية من قنوات الحوار العربي الأوروبي ولا يحل محل الحوار، كما وركزا على الأهمية السياسية والاقتصادية التي سيجنيانها إذا ما تم تحسين علاقاتهما وتعزيزها مستقبلا.

وقد اتفقا على إدخال مناقشاتهما مرحلة جديدة للتوصل إلى اتفاق شامل يخدم تجارياً واقتصادياً واسعاً وقابلا للتطوير يتناول التبادلات التجارية والطاقة مصالح الطرفين وينشئ تبادلاً والتعاون الصناعي والاستثمارات وتحويل التقانة والإعداد الفني. (الخيري،2009:39)

وقد تمكنت السوق الأوروبية المشتركة ومن خلال المفوض الأوروبي ومسؤول الشؤون الخارجية الأوروبية من التوصل إلى توقيع الاتفاقية الثنائية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي في عام 1988، وقد تضمنت شرطين أساسيين، انصب الأول على الاتفاق على وضع وصياغة ملامح إنشاء منطقة اقتصادية حرة بين الجانبين في المستقبل، وتناول الشرط الثاني اتفاقاً للتشاور والشراكة السياسية يتم على أساسها تأسيس مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة المشاكل المتعلقة بينهما، فضلاً عن أن الاتفاقية منحت دول المجلس وضع الدولة الأولى بالرعاية. (الخيري،39:2009)

ركزت المفاوضات و المباحثات الخليجية أأوروبية التي أستمرت طيلة المدة 1986-1987على الأهمية الأقتصادية و السياسية التي سيجنيها الطرفين اذا ما تحسنت علاقاتهما المستقبيلة,حيث تم الاتفاق على إدخال مناقشاتهما مرحلة جديدة للتوصل إلى اتفاق شامل يخدم مصالح الطرفين و ينشئ تبادلا تجاريا و أقتصاديا واسعا و قابلا للتطوير يتضمن كل من التبادلات التجارية,الطاقة,التعاون الصناعي,الأعداد الفني و الأستثمارات.(خضر,1995:141)

في 24 مارس 1988, وقع وفدا السوق الاوروبية المشتركة و مجلس التعاون بالاحرف الأولى على أتفاقية التعاون.(خضر,1995:143)

وكان هناك ثلاثة أهداف رئيسية وراء تلك الأتفاقية, وهي تعزيز العلاقات المؤسسية بين الكيانين, و توسيع العلاقات الأقتصادية و الفنية و تطوير و تنمية بلدان مجلس التعاون الخليجي بالشكل الذي يمكنها من الإسهام في تأمين و ضمان سلام و استقرار المنطقة.(ستيفنز,2004:35) عمقت هذه الاتفاقية العلاقات الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي وركزتها فقننت الاتفاقية عملية التبادل التجاري بينهما و وضعت إطاراً للتشاور المستمر حتى في المجالات السياسية بين وزراء خارجية الطرفين، وأرست مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة بينهما. (الخيري،39:2009)

ونصت الأتفاقية كذلك على أن يتم تطوير العلاقات التجارية عبر مفاوضات تنتهي بتوقيع اتفاق تجارة حرة,وفي عام 1991 وضع الاتحاد الاوروبي بعض القيود حول الاتفاقية,حيث جعل من مسألة إنشاء اتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي شرطا أساسيا لدخول دول المجلس في اتفاقية للتجارة الحرة.وفي الحقيقة فشلت الاتفاقية في الوفاء بوعودها, ولم تسهم كثيرا في تطوير و تعزيز التعاون الخليجي– الاوروبي. (ستيفنز ,2004:36–35)

على الرغم من الفوارق الرئيسية بين اقتصادات بلدان الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي فإن كثيرا من المراقبين كانو يرون أن اتفاقية التجارة الحرة يمكن ان تكون لها فوائد مشتركة للجانبين, حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي هي سادس أكبر مستورد من دول الاتحاد الاوروبي. (ستيفنز ,2004:36)

وفي عام 2001 بلغت صادرات الاتحاد الى دول مجلس التعاون الخليجي ضعف ما استوردته منها, وبلغت قيمة الصادرات نحو 29مليار يورو.ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التنوع التجاري لدول الاتحاد الاوروبي.(ستيفنز ,2004:36)

إذن فالاتحاد الأوروبي يدرك أهمية علاقات التعاون الاقتصادي والنفطي والاستثماري مع دول مجلس التعاون الخليجي المالكة لثروة نفطية كبيرة سواء من حيث الاحتياطي العالمي أو من حيث الإنتاج الخام عن العالمي، والتي تزود دول الاتحاد الأوروبي بما يزيد على خمس احتياجاتها من النفط الخام، هذا فضلاً أهمية الاستثمارات الخليجية في دول الاتحاد الأوروبي والتي تبلغ ما يقرب 40% من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في العالم. (الحاج،2005:239–238)

إذ تستورد الدول الأوروبية من الخليج العربي 59% من احتياجاتها السنوية المقدرة بـ 715 مليون طن منها 407 مليون طن من الخليج العربي. (الخيري ,2009:40)

من ذلك يتضح إن الاحتمالات الأكثر وثوقاً مستقبلاً هي استمرار تبعية الدول الأوروبية تجاه النفط العربي ولا سيما نفط دول مجلس التعاون الخليجي التي تزداد تدريجياً. (خضر،203:1995)

وفي مجال بيع الأسلحة نجحت فرنسا تحديداً في عام 1995 في التفوق حتى على الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان بيع الأسلحة للدول النامية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي إذ أبرمت صفقات بقيمة 4.11 مليار دولار تقريباً . أما في حقل الاستثمار فعد الاتحاد الأوروبي بدوله مجتمعةثاني اكبر المستثمرين الأجانب في دول المجلس بعد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتوزع – أي الاستثمارات الأوروبية – في ميادين صناعية متنوعة كما إنها تتركز في السوق الخليجية تتركز على شكل مجموعة أوراق مالية كالودائع والأسهم والسندات. (الحاج، 2005: 116)

يعد مجلس التعاون الخليجي خامس أكبر سوق تصدير للاتحاد الأوروبي مع فائض قوي وثابت في الميزان التجاري ، وبالمقابل يعد الاتحاد الأوروبي السوق التصديري الأساسي لمجلس التعاون الخليجي والمجهز الثاني بعد اليابان في عام 2002 فقد صدّر الاتحاد الأوروبي ما يساوي 8.35 بليون يورو إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بينما استورد ما يعادل 2.18 بليون يورو، وقد مثّل النفط الخام ثلثي الاستيرادات من دول مجلس التعاون الخليجي أي ما يعادل 6.12 بليون يورو عام 2002، أما بقية المنتجات الأساسية التي تم تصديرها من قبل دول الاتحاد الأوروبي إلى مجلس التعاون الخليجي فهي المكائن الكبيرة مثل مصانع التوليد والسكك الحديدية المتحركة والطائرات ومواد المكائن الكهربائية والأدوات الميكانيكية.(الخيري,41:2009)

وكمثال على حجم التبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي منفردة والاتحاد الأوروبي نرى إن حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية بوصفها أكبر دول المجلس

والاتحاد الأوروبي قد قدر بـ 27 مليار دولار إذ استورد الاتحاد الأوروبيسلعاً وبضائع من المملكة العربية السعودية وبحسب تقارير عام 2006 بـ 4.17 مليار يورو والتي تقدر بـ 9.20 % وهو ما تسعى أيضاً إلى تحسينه ودعمه. أما حجم الاستيرادات السعودية من دول الاتحاد الاوروبي لعام 2006 فقد وصل حجم الواردات إلى المملكة العربية السعودية 5.23 يورو أي بزيادة بنسبة 6.52% لصالح الاتحاد الأوروبي. (الخيري،41:2009)

أما دولة الإمارات العربية المتحدة تعد ضمن مجلس التعاون الخليجي أول شريك تجاري للاتحاد الأوروبي حيث ارتفعت حركة التبادل التجاري بين الجانبين خلال 2013 بأكثر من 91% على عام الذروة في 2007، عندما بلغت 155.2 مليار درهم (32.8 مليار يورو)، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثر التجارة الخارجية الإماراتية مع دول الاتحاد الأوروبي، بالأزمة المالية العالمية أو بتباطؤ معدلات النمو في دول الاتحاد منذ عام 2011.

(http://www.alittihad.ae/details.php?id=44170&y=2014)

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمجلس التعاون إذ تجاوز حجم التبادل التجاري في عام 2012 نحو 132 مليار يورو شكّلت صادرات الاتحاد الأوروبي منها نحو 80 ملياراً أي بفائض تجاري لصالح الاتحاد الأوروبي بلغت 28 مليار يورو.

وهذا الرقم أعلنه الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون خلال إحدى الفعاليات المشتركة التي نظمها المجلس الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك في الدورة الثالثة والعشرون في المنامة في يونيو 2013.

وارتفع إلى 145 مليار يورو عام 2013 وفق تصريحات الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتن في نفس المناسبة.(الجاسم,1:2004)

إن كل هذا يدل على عمق الاعتماد الثنائي المتبادل بين الطرفين. ومع الزيادة المستمرة في أسعار النفط فإن الاهتمام والتركيز الأوروبي يتجدد ويتعزز في إطار السعي لتوقيع اتفاق تجارة حرة بين الطرفين، وتم تقديم مقترحين أساسيين حول ذلك، الأول هو أن ترتبط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المزمع إنشاؤها في عام 2010، والثاني مقترح بتوقيع اتفاق تجارة حرة مستقلة بين الطرفين تعلق المعوقات التجارية بينهما، الى جانب التعاون الاستثماري لا سيما في حقل الطاقة والغاز. (الخيري،42:2009)

نتج عن تلك المقترحات والضغوط الأوروبية الداعية لضرورة إقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أن خطت دول المجلس خطوة فعلية في موضوع التوحيد التدريجي للتعريفة الجمركية فيما بينها. (الحاج،240:2005)

بمعنى أن التطور التدريجي والفعلي في موضوع التوحيد التدريجي للتعريفة الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي جاء والى حد ما محصلة للضغوط الناشئة من بنية خطة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. (الخيري،43:2009)

هذا الموقف الأوروبي يدل على الأهمية الاستراتيجية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمجلس التعاون الخليجي ولمجاله الجغرافي الحيوي ودفعه باتجاه تحقيق التعرفة الجمركية الموحدة بين أعضائه لتكون منطلقاً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الكتلتين، وعليه بدأت الجولة الاولى من المفاوضات الأوروبية مع دول المجلس لإقامة المنطقة التجارية وتحرير الصادرات الخليجية إلى الدول الأوروبية من الرسوم والقيود الجمركية على مراحل زمنية في 11 نيسان 2000 والتي اشتملت على البتروكيميائيات، الألمنيوم، المنتجات النفطية المكررة، الصادرات الزراعية والأسماك ومن جانبها أقنعت دول مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الأوروبي بضرورة تخفيض الضرائب بنسبة 14% على منتوجاتها من البتروكيميائيات. (الحاج،240:2005-239)

وقد اتفق الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي العام 2010 على برنامج عمل مشترك لتطبيق اتفاقية التعاون الصادرة في العام 1998، ينفذ خلال الفترة الممتدة من العام 2010 حتى العام 2013، واشتمل البرنامج على لائحة مفصلة من مجالات التعاون المختلفة بدءاً من التجارة والطاقة فمروراً بالثقافة والتفاهم المتبادل، وصولاً إلى التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أنه يصعب تطبيقها كما كانت الحالة سابقاً، لذلك لم يساهم برنامج العمل المشترك في إحياء التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ولا في إعادة توجيهه في مسار جديد.فمن الضروري تقليص عدد المجالات هذه لإعادة رسم العلاقة بين المنطقتين وذلك بغية تفادي تعدداً في مجالات التعاون يضعف العلاقة بين الجانبين. (كولومبو وكوميتري،3:2014)

على الرغم من مضي ما يفوق العشرين عاماً على توقيع اتفاقية التعاون في العام 1988 بالإضافة إلى تتابع جولات المباحثات والاجتماعات، وأتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتزيد من ضرورة إعادة البحث في العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال معالجة غياب الإرادة السياسية في حل بعض المسائل العالقة. وقد ولّدت الحالة هذه على مر السنين بالإضافة إلى ذلك سوء ظن وغياب ثقة إلى حد ما خاصة فيما يتعلق ب نوايا الاتحاد الأوروبي وقدرته على إقامة حوار صادق مع مجلس التعاون الخليجي لا يخضع لشروط مسبقة بغية تعزيز التعاون المتبادل. (كولومبو وكوميتري،3:2014)

يُعقد بين الجانبين الحوار الاقتصادي بشكل دوري، كان آخره الحوار الاقتصادي الرابع الذي عُقد في بروكسل 19 مارس 2013، الذي جمع خبراء ومختصين من الجانبين لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك. بالإضافة إلى عقد لقاءات دورية بين محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس ونظرائهم من الاتحاد الأوروبي، حيث عقد اللقاء الثالث في يناير 2012 في أبو ظبي.

كما تعقد بشكل دوري ورشة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث عقدت ورشة العمل السابعة في نوفمبر 2011 في بولندا. وعقدت لجنة التعاون المشترك بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي اجتماعها الخامس والعشرين في إبريل 2014 في الأمانة العامة لمجلس التعاون، حيث ناقش الاجتماع التطورات في مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وكذلك سير العمل في مجالات التعاون ضمن اتفاقية التعاون المشترك بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي والمجالات الأخرى للتعاون، بما في ذلك الأنشطة القائمة كالعلاقات التجارية وتسهيل التجارة. كما يتم التنسيق حالياً لعقد ما يلي:

- الحوار الاقتصادي الخامس في مايو 2014 بمقر الأمانة العامة.
- ندوة مشتركة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الغذائي وصحة الحيوان، واستيراد الأغذية والحيوانات الحية، خلال شهر يونيو 2014، بمقر الأمانة العامة.
- حوار الطيران المدني، خلال شهر يونيو 2014، في بروكسل. (موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)

أما أحداث ما سمي بالربيع العربي الأكثر حداثة فقد سطرت ضعف نفوذ الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج ونقص الأدوات في مجال التعاون الخاص بالسياسات الخارجية. ويظهر عدم إشراك الاتحاد الأوروبي مجلس التعاون الخليجي في مبادرته التي استهدفت منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط قلة تبصر من جهة الاتحاد الأوروبي فيما يخص مجلس التعاون الخليجي. ويكمن الخطر في أن تؤدي التطورات الإقليمية, والسياسية, والاجتماعية, والاقتصادية الجديدة إلى تضاؤل الوجود والتأثير الأوروبيين في منطقة الخليج العربي. (كولومبو وكوميتري، 2014: 3)

من كل ما تقدم تبين بأن العناصر الاقتصادية والجيواقتصادية تؤثر بشكل واضح وفّعال في تحديد العلاقات الخليجية – الأوروبية لما يشكله المجال الحيوي لدول مجلس التعاون الخليجي من أهمية اقتصادية استثنائية تعمل على استمرارية تطور الدول الصناعية الكبرى والتي وضعت استراتيجية محددة تحكم من خلالها السيطرة على الثروات النفطية والمائية والفرص التجارية. (الخيري ,44:2009)

وهذا يلزم الدول الأوروبية باستمرارية وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي التي ستكون في الوقت نفسه ومن جانبها بحاجة إلى التكنولوجيا والصناعة الأوروبية المتقدمة، فبذلك يرسم الطرفان مسار علاقة اقتصادية تعاونية متبادلة.(الخيري,44:2009)

المبحث الثاني: العلاقات الأمنية والسياسية.

ترتكز العلاقات الخليجية الأوروبية على الحوار السياسي حيث يعد المحور الرئيسي في هذه العلاقات,فبالرغم من أن اتفاقية التعاون 1988 سمحت بإجراء مفاوضات بشأن اتخاذ مواقف سياسية مشتركة,الا ان الطرفان الخليجي و الأوروبي كان قد اكدا في صدر الأتفاقية على وجود ارادة سياسية لإقامة هيكل جديد للحوار الفاعل و توسيع قاعدة التعاون بين المنطقتين من خلال عقد اجتماعات سنوية للمجلس المشترك على مستوى الوزراء,اذ حاءت اللقاءات و المنتديات فرصة سانحه لمناقشة القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك و تقريب وجهات النظر على الصعيد السياسي بين الطرفين.(baabood,2005:157)

لا يبتعد ولا ينفصل الاهتمام الاقتصادي الأوروبي عن الاهتمام السياسي والأمني بمنطقة الخليج العربي وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي كون الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي تنطلق من أن أمن الخليج بداية وقبل كل شيء هو أمن نفطه قبل أن يكون أمن نظمه السياسية، فعليه ترى – تلك الرؤية الأوروبية – ضرورة اتخاذ إجراءات ووضع تصورات وترتيبات أمنية جديدة يضطلع من خلالها الاتحاد الأوروبي بدور مميز في وضع تلك الصياغات الأمنية. (الخيري،44:2009)

من خلال مراقبة تطور السياسات الاوروبية في منطقة الخليج, يلاحظ أن هناك عنصرين أساسيين يدفعان اوروبا الى الاهتمام بالأمن الملاحي في الخليج العربي,الأول أقتصادي يتعلق باعتماد أوروبا شبه الكامل على نفط الخليج الذي يتم نقله بواسطة حاملات النفط,و الثاني ملاحي و فني,حيث يمر يوميا من مضيق هرمز أكثر من 50ناقلة نفط,أي بمعدل ناقلة كل 19دقيقة.و

هذا ما يؤكد الأهمية الجيو اقتصادية الكبرى و الجيو سياسية و الأمنية للخليج العربي في حياة الدول الصناعية.(الحاج,2005:284)

أمام هذه الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج,انصبت السياسات الأوروبية لوضع استراتيجية موحدة تضمن تحقيق هدف مركزي يتمثل بضمان تدفق النفط من اتلخليج نحو أوروبا,وتأمين المصالح الأوروبية في الخليج عبر العمل على منع اي تهديد يوقف إمدادات النفط,سواء من خلال إغلاق مضيق هرمز في حالة اندلاع صراع عسكري, أو من خلال المقاطعة,واستخدام النفط كسلاح اقتصادي لتجحقيق أهداف سياسيةزلذلك أدركت دول الأتحاد الأوروبي خطورة عدم الأستقرار في الخليج العربي على مصالحعا الحيوية فيه,نضرا لضعف القدرات الذاتية الدفاعية للبلدان العربية الخليجية,إلى جانب بنيتها المجتمعية الهشة الناتجة من التنوع و التعقيد الاجتماعي و القبلي.(الحاج,2005:284)

إذن فالدول الأوروبية تحاول وتسعى إلى توسيع دورها في هذا الاتجاه من إبراز دورها ونشاطها الملموس كتقديمها الخبرات والدعم التكنولوجي لدول مجلس التعاون الخليجي في الميادين الأمنية والدفاعية وإدارة المؤسسات والبنوك والشركات بهدف تحسين القوة الدفاعية الذاتية لهذه الدول من جهة وحماية الملاحة البحرية والسيطرة على مضيق هرمز من جهة ثانية. (الخيري،2009:44)

إن اندلاع أي صراع في الخليج العربي ستكون له آثار خطرة في التوازن الدولي ,لذا بذلت الدول الأوروبية جهودا خاصة و متواصلة لوضع قواعد تمنع تحول التنافس على الخليج إلى صراع دولي واسع النطاق,حيث قامت دول الأتحاد الاوروبي,في إطار دعم الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج,بوضع استراتيجية لمساندة سياسة واشنطن في حماية منابع النفط ترتكز على توفير الحماية لخطوط المواصلات البحرية المارة عبر جنوب الأطلسي, وتوفير

مستلزمات دعم لوجستي للقوات العسكرية الأمريكةووالعمل على تعزيز الوجود العسكري و الامني البرطاني _الفرنسي في المحيط الهندي.(الحاج,285:2009)

وسياسياً وفي الاتجاه نفسه ذهبت الدول الأوروبية لتأسيس حوار أوروبي – خليجي يصب في المسار الذي ترتجيه الدول الأوروبية لعلاقاتها الخارجية ومبادراتها في الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية الخليجية وبما ينسجم مع الخصائص الوطنية والقومية الخاصة بها. (الخيري،44:2009)

غلبت القضايا السياسية على البيبانات الختامية للمجلس المشترك بعد كل جلسة,إذ ركزت تلك البيانات على القضايا الإقليمية و الدولية,أما بالنسبة إلى المسائل التي عجز فيها الطرفان عن التوصل إلى أتفاق حول التفاصيل النهائيةومثل مفاوضات التجارة الحرة في عام 1989,فغالبا ما عولا على الحوار السياسي لتخطي مثل هذه العقبات,ومع إن البيانات الختامية تدعو الى ضرورة الإسراع بمفاوضات التجارة الحرة وتطبيق اتفاقية التعاون إلا أن الحوار السياسي لم يستطع التغلب على العقبة المتعلقة بمفاوضات التجارة الحرة.ناقشت الأجتماعات الوزارية القضايا ذات الأهتمام المشترك على الساحة الإقليمية و الدولية,مثل عملية السلام في الشرق الوسط, و أهمية جعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل,و مخاطر "الإرهاب",و بصورة عامة تدعو البيانات الختامية المشتركة الى تسوية النزاعات و الصراعات التي تواجه المنطقة.(لوشياني و شوماخر,2004: 45)

وفي عام 2004 دعمت دول مجلس التعاون مبادرة الاتحاد الأوروبي لتوسيع الشراكة السياسية بين المنظمتين للأستفاده من لعب دور في تحقيق التوازن الإقليمي في ظل الهيمنة الأمريكية ليس فقط عسكريا بل وسياسيا لاسيما بعد الحرب على العراق وذلك حسب ما تراه دول الاتحاد الاوروبي.(الكواز و عقراوي,615:2013)

وأثناء الاجتماع الوزاري المشترك الأوروبي – الخليجي الثامن عشر الذي انعقد في العاصمةالبلجيكية بروكسل في 26 يناير 2008 ، عمد الطرفان إلى مراجعة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني والأوضاع في العراق وقضايا الأرهاب والحد من انتشار الأسلحة النووية ، وأكد البيان الختامي وجود مساحة كبيرة من الأتفاق بين الدول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية .(الكواز و عقراوي,615:2013)

وفي 26 سبتمبر2012, افادت وكالة أنباء البحرين التي عقدت في مقر بعثة التعاون الخليجي في نيويورك جلسة مباحثات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الاوروبي, ترأسها عن جانب مجلس التعاون الخليجي الأمير عبد العزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز أل سعود نائب وزير الخارجية المملكة العربية السعودية, وبحضور كل من الشيخ خالد بن أحمد بن محمد أل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين, والدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية, بينما ترأس جانب الاتحاد الاوروبي السيدة كاثرين أشتون الممثلة السامية للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الاوروبي, وجرى خلال الاجتماع استعراض مجالات تطوير علاقات التعاون القائمة بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي والجهود الرامية إلى دعمها وتعزيزها, فضلاً عن إلى القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.(الكواز وعقراوي,617:2013)

شكلت الأهمية الاستراتيجية للسياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية بشكل عام,وفي الخليج بشكل خاص,نقطة تحول مهمة في الاستراتيجية العامة لحلف شمال الأطلسي,حيث ساهمت السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة في اعتماد حلف شمال الأطلسي (الناتو) استراتيجية

جديدة,أقرها بتاريخ 24 أبريل1999 في قمة واشنطن.وقد تضمنت هذه الاستراتيجية كما أعلنها خافيير سولانا,السكرتير العام للحلف انذاك وتغيير دوره من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل العسكري في النزاعات الأقليمية داخل حدوده و خارجها.مما يعني امتداد مهمة الحلف إلى ما وراء حدود أوروبا,لتشمل الشرق الأوسط و الخليج العربي, وشمال وشرق ووسط آسيا,والمخاطر التي تعتبر مهددة لأمن الناتو في منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي,وتتعلق في طبيعة الحال بحدوث تهديدات لمصادر البترول, الأمر الذي قد يؤدي إلى إعاقة تدفق النفط من هذه المنطقة إلى أوروبا,إضافة إلى تهديدات أمن الممرات المائية الاستراتيجية في المنطقة.(الحاج,287:2005)

ومن ملاحظة الرؤى الأوروبية للجانب الأمني في الخليج العربي سواء فيما يتعلق بأمن دول مجلس التعاون الخليجي أو الموقف الأوروبي من الحرب على العراق أو في تعاملها واحتوائها للملف النووي الإيراني – على الرغم من إن موضوع البحث يتحدد فقط في دول مجلس التعاون الخليجي – نجد التأكيد الأوروبي المستمر على الجهود الدبلوماسية والسياسية والتي ترى فيها أوروبا الدعائم المناسبة والايجابية للوضع الدولي بدلا من القوة والتهديد, بمعنى إن الموقف الأوروبي في إدارة الأزمات عبر المفاوضات بدلاً من استخدام القوة لحل الأزمة وبأية نسبة نجاح كان يشكل وكما ترى دول مجلس التعاون الخليجي عامل استقرار للوضع الأمني في المنطقة لاسيما انه ينعكس على دول المجلس بشكل خاص ومباشر فقابلت – أي دول مجلس التعاون الخليجي – من جانبها تلك الخطوات الأوروبية بالدعم والقبول الخليجي. (الخيري,45:2009)

فنجد أوروبا تترجم تلك الجهود الخاصة لتوسيع فرص السلام والأمن بطرحها لمشاريع وأفكار ترمي من خلالها إلى تسوية مشكلات المنطقة من خلال الحوار البناء المفضي إلى السلم

والأمن والتعاون في الخليج العربي إلى جانب الفضاءات العربية الأخرى كالشرق الأوسط والبحر المتوسط ، عامة ودول مجلس التعاون الخليجي تحديداً .(الخيري,45:2009)

إلا أن هذا التعاون والاتفاق الخليجي الأوروبي لا يعني عدم وجود اختلافات بينهما حول القضايا السياسية، ففي الاجتماع السنوي الأخير بين الطرفين الخليجي والأوروبي في 29 نيسان 2009أعلن الطرفان اختلافهما حول عدد من القضايا ولا سيما الشرق الأوسط والتعاون السياسي ومكافحة الإرهاب وبعض القضايا الأخرى مثل الملف النووي الإيراني وأعمال القرصنة البحرية قبالة الشواطئ الصومالية. (الكواز و عقراوي,615:2013)

وإلى جانب ما تقدم فكون منطقة الخليج العربي تشكل مجالاً حيوياً تتحدد على أساسه الكثير من التقديرات في القرن الحادي والعشرين، بل ومستقبل العلاقات الدولية بشكل عام، فهنا تظهر – ومن وجهة النظر الأوروبية – ضرورة أن تشارك دول الاتحاد الأوروبي في ضمان الأمن في الخليج العربي لضمان دورها في أمن المنطقة الذي سيتبعه ضمان تحقيق مصلحة أوروبية من ذلك، فقامت دول الاتحاد الأوروبي ولكن ليس وحدها بل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لوضع خطط دقيقة لتأمين الحماية العسكرية للخليج العربي تعتمد على شبكة واسعة من العلاقات بين القواعد العسكرية في الخليج العربي والقواعد الأخرى في بقية المناطق العربيةوتحديداً المنافذ العربية الاستراتيجية كالبحر الأحمر والبحر المتوسط وحتى المحيط الهندي وإفريقيا لغرض الحماية الكاملة.

والجدير بالملاحظة هنا أن اتحاد أوروبا الغربية وفرنسا وألمانيا تحديداً ونتيجة التنافس بين الدول الأوروبية ومصالحها أرادوا وحاولوا الظهور بشكل مستقل وغير تابع للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي بل إلى جانب حلف شمال الأطلسي. (الخيري,46:2009-45)

فمن أجل أن تحمي دول الاتحاد الأوروبي مصالح أمنها المرتبطة بالأمن في الخليج العربي برز مفهوم الدفاع المشترك عن المناطق الاقتصادية في الخليج العربي، فعليه تبنى الاتحاد الأوروبي مشروعين لمساعدة دول المنطقة والهدف هو حماية مصالح الأمن الأوروبي وقد اتخذ المشروع الأول شكلاً سياسياً تناول تنظيم معاهدة دولية خاصة بمضيق هرمز 665 ناقلة نفط تتجه سنوياً من الخليج العربي إلى أوروبا يعترف بها من قبل الأمم المتحدة، والثاني اتخذشكلاً عسكرياً تناول إنشاء قوة بحرية عربية خاصة بإزالة الألغام البحرية لتأمين سلامة الملاحة البحرية، فالدول الأوروبية إذن تحاول ومن خلال هذين المشروعين الوصول إلى تنظيم منطقة إقليمية محايدة أي منطقة سلام للوصول إلى ضمان الأمن في المنطقة. (الخيري,46:2009)

فدول الاتحاد الأوروبي سعت بشكل حثيث للاضطلاع بدور مميز في الترتيبات الأمنية والعسكرية في الخليج العربي بشكل عام وتلج إلى ذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي. فتكون بذلك قد حققت - أي الدول الأوروبية – مصالحها الخاصة من جهة وضمان القيام بدور مميز لها في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ضمان أمن الخليج العربي من جهة ثانية, والظهور بدور مميز ككتلة دولية من جهة ثالثة.(الخيري,46:2009)

ونظراً إلى طبيعة الاتحاد السلمية لا يمكن ان يعوض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج المضطربة ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة, ومع ذلك يحاول الاتحاد الاوربي صياغة سياسة خارجية أمنية تبلورت ملامحها بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بوضع إسترتيجية أمنية أوروبية من خلال مساعيه في تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين الأنشطة العسكرية عبر إنشاء وحات التنظيم, ففي يونيو 2004 تم الإتفاق على مبادرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي, في مؤتمر القمة الدي عقد في إسطنبول بتقديم حلف الناتو تعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في 12مجال من ضمنها تحقيق أمن الحدود ومكافحة "الإرهاب"', وقد كانت تلك

المبادرة من جانب بريطانيا, إلا أنه سرعان ما تم كبح جماح نطاق المبادرة وذللك من لدن الدول الجنوبية من الاتحاد الاوروبي, التي كانت تصر عل ان يحتفظ حلف الناتو بحوار متوسط تفضيلي.(الكواز و عقراوي,620:2013)

وبالرغم من أن مبادرة إسطنبول جاءت خارج إطار الاتحاد الاوربي, إلا أنه مكنت الناتو من توسيع حدود تعاونه ما وراء منطقة البحر المتوسط كي يشمل دول مجلس التعاون, إذ توصلت تلك المبادرة للتعاون إلى التزامات تقتضي تطوير الإدارة الأمنية في الخليج العربي والتي تتضمن التعاون في جمال إصلاح الدفاع والإشراف المدني على القوات الأمنية, على الرغم من أن ذلك لم يكن بموافقة رسمية من قبل جميع الأطراف السياسية.وقد وقعت بالفعل كل من دولة الكويت والبحرين وقطر والامارات المتحدة إتفاقيات مع الناتو بينما فضلت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان عدم الإنضمام إلى مبادرة إسطنبول للتعاون, فبعد مفاوضات أجريت بين الجانب الخليجي والجانب الاوروبي بشأن شراء أسلحة دورية على غرار التي عقدت بين فرنسا وكل من قطر والأمارات المتحدة, أعلنت الحكومة الفرنسية خلال زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى المنطقة في 15 يناير2008, أن فرنسا تعتزم إنشاء قاعدة عسكرية دائمة قومها (500) جندي من دولة الإمارات المتحدة, وتجهيزات عسكرية وجوية وبحرية وبرية, وهذا ما حصل بالفعل في عام 2009 كما وقع الطرفان في العام نفسة برتوكول تعاون لتطوير القدرات النووية في دولة الإمارات المتحدة.(الكواز و عقراوي,620:2013)

فوجهة النظر الاوربية تجد أنه من الضوروة أن تشارك دول الاتحاد الاوروبي في ضمان الأمن في الخليج العربي لضمان دورها في أمن المنطقة الذي سيتبعه ضمان تحقيق مصلحة اوروبية, بوضع خطط دقيقة مع الولايات المتحدة لتأمين الحماية العسكرية في الخليج العربي

والقواعد الأخرى في بقية المناطق العربية, ومن الجدير بالملاحظة ان إتحاد أوروبيا الغربية وفرنسا وألمانيا تحديداً ونتيجة التناقض بين الدول الأوروبية ومصالحها, حاولوا الظهور بشكل مستقل و غير تابع للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو,حيث تعد فرنسا و ألمانيا من أكثر الدول أهتمام و تفاعلا مع أمن الخليج من خلال بنائهما علاقات أمنية و عسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي.(الكواز و عقراوي,2013:621-620)

الفصل الخامس

الخاتمة، والاستنتاجات، والتوصيات

الفصل الخامس

الخـاتمـة

بّينت الدراسة طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال الكشف عن جذور الاهتمام الأوروبي في الوصول والدخول إلى المنطقة بشكل مستمر ومتواصل، إلا أن السياسات الأوروبية تجاه المنطقة وآلياتها قد تغيرت، ففي المراحل السابقة كان الاهتمام منصباً على تحقيق النفوذ الاستعماري الأوروبي والهيمنة واستخدام القوة، وما يتبعه من سيطرة سياسة واقتصادية وعسكرية، أما الاهتمام الأوروبي اليوم في المنطقة وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تركز على هدف الوصول وإقامة علاقات قائمة على الجوانب السلمية التعاونية السياسية والاقتصادية وفي المجالات كافة، بغية تحقيق أكبر عدد من الأهداف مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تحققت الدراسة من صحة الفرضية: إن الاتحاد الأوروبي يمثل قوة دولية لها وزن في التفاعلات الدولية، ولا سيما في المناطق التي تشكل مفصلاً استراتيجياً مهماً في العلاقات الدولية كمنطقة الخليج العربي. ولغرض تحليل الأدوار لكلا الطرفين استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الدور الأوروبي الجديد في ظل نظام القطبية الأحادية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام الدولي. وتوصلت الدراسة إلى عدد كبير من الاستنتاجات من أهمها؛ أن الهدف الرئيسي من توجه الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الخليج العربي هو ضمان تدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية وبأسعار منخفضة.

وخلصت الدراسة، أن مستقبل العلاقات الدولية سيشهد تنافساً دولياً كبيراً حول منطقة الخليج العربي والاتحاد الأوروبي يُعد أحد المتنافسين القويين, وخصوصاً بعد أن انضمت إليه دول عديدة من القارّة الآسيوية.

الاستنتاجات:

من خلال بحث وتحليل مسار العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وحدود مجالات ذلك التعاون توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إن الاهتمام الأوروبي في الوصول والدخول إلى المنطقة هو اهتمام قديم حديث,و ذلك بحكم استمرار وتزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العلربي المتمثلة بمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

2- إن الاهتمام الأوروبي الحديث في المنطقة وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي ركز على إقامة علاقات سلمية و تعاونية تشمل مختلف مجالات التعاون مع مجلس التعاون الخليجي لتحقيق المصالح والأهداف الأوروبية و الخليجية على حدا سواء.

3- يمثل الأتحاد الأوروبي قوة دولية فاعلة تسعى لأن يكون دورها أكثر تأثيراً و فاعلية في التفاعلات الدولية الجديدة تحديدا في المناطق التي تعتبر مناطق لها ثقلها الأستراتيجي المهم في العلاقات الدولية كمنطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

4- من الواضح أن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي في علاقته مع مجلس التعاون الخليجي هو ضمان استمرار تدفق الاحتياجات من الإمدادات النفطية والطاقة مقابل ضخ وتوفير الصناعات الأوروبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

5- يقابل الدور الأوروبي في منطقة الخليج من خلال علاقتة مع مجلس التعاون منافسة دولية كبيرة و تحديدا من الولايات المتحدة التي تسعى الى التفرد في السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي.

6- أن تزايد الاستثمارات الأوروبية و حجم التجارة بين الطرفين خلق درجة من التنمية الأقتصادية بين المنظمتين مما أدى الى دفع العلاقات السياسية و الأقتصادية باتجاه إيجابي.

7- يجب أن يتفهم مجلس التعاون الخليجي الأهداف و المصالح الحقيقية للدور الأوروبي ويتصرف ويتعامل ككتلة أو جماعة بإرادة واحدة موحدة كما هو الحال بالنسبةالاتحاد الأوروبي.

8- يسعى الطرفان الخليجي والأوروبي لدفع بمسار علاقاتهما إلى مستويات وآفاق متقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والوصول بها إلى إطار مؤسسي يفضي إلى شراكة أو حوار خليجي – أوروبي فاعل.

9- أن الشراكة الأوروبية الخليجية تعد أداة للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين كونها تؤكد على الحوار و التعاون كوسيلة للأستقرار السياسي و الامني في العالم.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدد كبير من التوصيات من بينها:

1- أن يتفهم مجلس التعاون الخليجي المغزى للدور الأوروبي ويتصرف ويتعامل ويتحدث ككتلة أو جماعة بإرادة واحدة كما الاتحاد الأوروبي.

2- ضرورة أن يسعى الطرفان الخليجي والأوروبي لرفع مسار علاقاتهما إلى مستويات وآفاق متقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية.

3- يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي توحيد سياساتهم الداخلية لضمان نجاح علاقاتهم مع دول الاتحاد الأوروبي.

4- ضرورة التنسيق الثلاثي الأوروبي – الخليجي – الأمريكي في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

5- ضرورة أن يدرك الطرفان الخليجي والأوروبي الحاجة المتبادلة أحدهما للآخر.

6- يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تضع المصلحة العليا من ضمن أولوياتها من خلال التنوع في إقامة العلاقات الدولية.

7- يتطلب من الاتحاد الأوروبي تفعيل دوره في السياسة الدولية وأن يجسّد وزنه من خلال مناقشته القضايا الدولية.

8- أن يسعى الطرفان الخليجي والأوروبي ديمومة استمرار العمل بالاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الجانبين.

9- إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين حول مسألة أمن واستقرار المنطقة وخصوصاً بعد تنامي الخطر الإيراني.

10- على الاتحاد الأوروبي أن يعالج القضايا الدولية بوصفه قطب مؤثّر على الساحة الدولية ولا يسمح لأمريكا أن تسيطر على القرار الدولي.

قائمة المراجع

اولا:المراجع باللغة العربية

1- توفيق,سعد حقي ,(2004),مبادئ العلاقات الدولية,دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع,الطبعة الأولى,عمان,الأردن.

2- ستيفنز,اليزابيث,(2004),العلاقات العسكرية و الاقتصاديةبين دول مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الاوروبي,مركز الخليج للأبحاث

3- جاكومو لوشياني و توبياس شوماخر,(2004),العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي:الماضي و آفاق المستقبل,مركز الخليج للأبحاث,الطبعة الأولى,دبي.

4- سيلفيا كولومبو و كاميلا كوميتري,(2014),ورقة دراسة:الحاجة الى إعادة النظر في العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي,دراسة شراكة المفاهيمية.http://www.sharaka.eu/?p=1035&lang=ar

5- رمزي,عبدالله,(2002) ,امن الخليج رؤية اسرائيلية,مركز زايد للتنسيق و المتابعة,الطبعة الاولى ,ابوظبي.

6- نافعة,حسن,(2004)الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت.

7- كانتور,روبرت,(1998)السياسة الدولية المعاصرة,ترجمة احمد ظاهر,مركز الكتاب الاردني,عمان.

8- حامد,ناصر,(2004)الأثار الأقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي,مجلة السياسة الدولية,العدد 157.

9- عبد الكافي,اسماعيل,(2005),الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية,مركز الاسكندرية للكتاب.

10- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية,(2007),الاتحاد الأوروبي بين الدستور الموحد و المعاهدة البديلة,العدد8,الكويت.

11- الشنواني,اميرة محمد,(1992),السوق الأوروبية المشتركة'الهيئة المصرية العامة للكتاب,القاهرة.

الشوبكي,عمر ,(2004),استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية,مجلة السياسة الدولية.

12- الجميلي,صدام مرير ,(2009),الاتحاد الاوروبي و دوره في النظام الدولي الجديد,دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ,الطبعة الاولى,بيروت.

13- العجمي,ظافر محمد(2006),أمن الخليج العربي و تطورة و اشكاليته من منظور العلاقات الأقليميةو الدولية,(سلسلة أطروحة الدكتوراة(56),مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت.

14- الجاسور,ناظم عبد الواحد,(2007),تأثير الخلافات الأمريكية_الأوروبية عللى قضايا الأأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت.

15- عبدالله,علي عبد الحسين,(2004),أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الأقليمية و الدولية1991-1968,معهد العالي للدراسات السياسية و الدولية,الجامعة المستنصرية.

16- سعيد,عبد المنعم,(1986),الجماعة الأوروبية :تجربة التكامل و الوحدة,مركز دراسات الوحدة العربية.

17- رجب,يحيي حلمي,(1983),مجلس التعاون لدول الخليج العربية:رؤية مستقبلية,مكتبة دار العروبية,الكويت.

18- العيدروس,محمد حسن,(1999),دراسات في الخليج العربي,دار الكتاب الحديث,الطبعة الاولى,الكويت.

19- محمد الكواز و منهل العقرواي ,(2014),العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي:النشأة و التطور ,دراسة تاريخية,مجلة اباحث التربية الأساسية,المجلد(12),العدد(4).

20- ناصر حامد، "الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، 2004

21- محمد دحام كردي,(2013): مستقبل الاتحاد الأوروبي, دراسة في التأثير السياسي الدولي,بيروت,منشورات الحلبي الحقوقية.

22- نوار محمد ربيع الخيري,(2009):مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الاوروبي :مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون,مجلة الدراسات الدولية(مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد) العدد (40)

23- محمد المصالحة, دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي,المنارة,العدد3,2009

24- محمد الكواز و منهل عقراوي(2013):العلاقات بين الأتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربية,النشأة و التطور,دراسة تاريخية,مجلة أبحاث التربية الأساسية المجلد(12)العدد(4)

25- مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، مركز المعلومات،الرياض 2009

26- بشارة خضر,(1999),اوروبا و بلدان الخليج العربية:الشركاء الأباعد,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت.

27- يحيى حلمي رجب,مجلس التعاون لدول الخليج:دراسة قانونية سياسيةاقتصادية,1983.دار العروبة للنشر و التوزيع .

28- عبد المهدي الشريدة,مجلس التعاون لدول الخليج العربية-آلياته,أهدافه المعلنة,علاقتة بالمنظمات الإقلمية و الدولية,1995,مكتبة المدبولي.

29- علي بن حسن القرني ,مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات,1997,مكتبة العبيكان,الرياض

30- سعيد اللاوندي(2002),القرن الحادي و العشرين...هل يكون امريكيا,نهظة مصر للطباعة و و النشر و التوزيع,القاهرة.

31- خضر، بشارة، (1995). أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأبعاد، نقله إلى العربية: د. حسين عبد الكريم قبيسي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

32- الصوالحة,محمد(2009),التعاون الأقليمي الدولي:دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي,مجلة المنارة,العدد3,المجلد15.

33- الحاج، علي، (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (سلسلة أطروحات الدكتوراه (51))، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

Abdulla Baabood,(2005)Dynamics and Dterminants of the GCC States,Foreign policy with special reference to the EU in G.Nonneman(ed.).Anaslyzing Middle East foreign policies(New York)

Christian Koch , fostering Eu – Italy – Gcc cooperation the political , economic and Energy Dimensions , Gulf research center , 2008

Ibrahim Al-Duraiby , Saudi Arabia, GCC and the EU : limitations and possibilities for an unequal triangular relationship, Gulf research center ,2009.

Lasok and D. Lasok, (2001). Law and Institutions of the European Union, 7th ed. (London: Butterworth).

ثالثا:المراجع الاكترونية

جاسم الجاسم,مقالة بجريدة الراية القطرية بعنوان العلاقات الخليجية الاوروبية و اصلاح الخلل .

http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-)

122741d17432/8a1a619a-dfa0-4b45-942e-a307acd8489d).

- جريدة الاتحاد 269,5مليار درهم قيمة التبادل التجاري بين الإمارات والاتحاد الأوروبي خلال 2013 http://www.alittihad.ae/details.php?id=44170&y=201

- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية الامانة العامة

http://www.gcc-sg.org/index895b.html?action=Sec-Show&ID=3

المـلاحـق

الملحق (1)

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطـر

دولة الكويت

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها لما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي:

المادة الأولى:

إنشاء المجلس ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية:

المقر يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة:

اجتماعات مجلس التعاون يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

الأهداف: تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

الشؤون الاقتصادية والمالية, الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات, الشؤون التعليمية والثقافية, الشؤون الاجتماعية والصحية, الشؤون الإعلامية والسياحية, الشؤون التشريعية والإدارية, دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية, وإنشاء مراكز بحوث علمية, واقامة مشاريع مشتركة, وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة:

عضوية مجلس التعاون: يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4.

المادة السادسة:

أجهزة مجلس التعاون: يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات المجلس الوزاري الأمانة العامة ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة:

المجلس الأعلى المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة:

اختصاصات المجلس الأعلى: يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها تعيين الأمين العام تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون إقرار نظامه الداخلي التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة:

التصويت في المجلس الأعلى يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة:

هيئة تسوية المنازعات يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويتة في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى. فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة:

المجلس الوزاري يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدوله التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة:

اختصاصات المجلس الوزاري اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين

الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو اكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الأقتراحات المناسبة بشأنه النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة:

التصويت في المجلس الوزاري يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة:

الأمانة العامة تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري يكون الأمين العام مسؤلاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة:

اختصاصات الأمانة العامة: تتولى الأمانة العامة المهام التالية إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة:

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة:

الامتياز والحصانات يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة إلى أن يتم وضع ونفاذ

الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابته للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة:

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة:

نفاذ النظام الأساسي يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها.

المادة العشرون:

تعديل النظام الأساسي لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى احالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون:

أحكام ختامية لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون:

تقوم الامانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية, الموافق 25 آيار 1981 ميلادية.

الملحق (2)

نص اتفاقية التعاون بين الأتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي

Cooperation Agreement between the European Economic Community, of the one part, and the countries parties to the Charter of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (the State of the United Arab Emirates, the State of Bahrain, the Kingdom of Saudi Arabia, the Sultanate of Oman, the State of Qatar and the State of Kuwait) of the other part - Joint Declarations - Declaration by the European Economic Community - Exchange of Letters

Official Journal L 054 , 25/02/1989 P. 0003 - 0015
Finnish special edition: Chapter 11 Volume 14 P. 0212
Swedish special edition: Chapter 11 Volume 14 P. 0212

COOPERATION AGREEMENT between the European Economic Community, of the one part, and the countries parties to the Charter of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (the State of the United Arab Emirates, the State of Bahrain, the Kingdom of Saudi Arabia, the Sultanate of Oman, the State of Qatar and the State of Kuwait) of the other part

PREAMBLE

THE COUNCIL OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, hereinafter referred to as 'the Community',of the one part, and

THE GOVERNMENTS OF THE COUNTRIES PARTIES TO THE CHARTER OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (the State of the United Arab Emirates, the State of Bahrain, the Kingdom of Saudi Arabia, the Sultanate of Oman, the State of Qatar and the State of Kuwait), hereinafter referred to as 'the GCC Countries'of the other part,

HAVING REGARD to the traditional bonds of friendship between the Member States of the Gulf Cooperation Council (GCC) and the Member States of Community,

RECOGNIZING that the establishment of contractual relations between the community and the GCC Countries will help to promote overall cooperation between equal partners on mutually advantageous terms in all spheres between the two regions and further their economic development, taking into consideration the differences in levels of development of the parties,

CONFIRMING their political will to establish a new structure for a comprehensive dialogue between the Community and the GCC Countries in order to broaden and consolidate cooperation between the two regions,

EMPHASIZING the fundamental importance attached by the parties to consolidating and strengthening regional integration, a key factor in the development of the GCC Countries and the stability of the Gulf region,

EMPHASIZING the parties' determination to cooperate with a view to improving the world economic and energy situation,

REAFFIRMING that cooperation between the Community and the GCC Countries is complementary to the Euro-Arab dialogue and not a substitute for it,

REAFFIRMING their attachment to the principles of the United Nations Charter,

RECOGNIZING the positive role of the GCC for the preservation of peace, security and stability of the Gulf region,

RESOLVED to provide a sounder basis for cooperation in conformity with international obligations,

HAVE DECIDED to conclude this Agreement and to this end have designated as their plenipotentiaries:

FOR THE COUNCIL OF THE EUROPEAN COMMUNITIES:

Mr Hans-Dietrich GENSCHER

Federal Minister for Foreign Affairs of the Federal Republic of Germany,

President-in-Office of the Council of the European Communities,

Mr Claude CHEYSSON

Member of the Commission of the European Communities,

FOR THE GOVERNMENTS OF COUNTRIES PARTIES TO THE CHARTER OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF:

HRH Prince Saud AL-FAISAL

Minister of Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia, President-in-Office of the Ministerial

Council of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf,

H. E. ABDULLAH YAKOOB BISHARA

Secretary General of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf

WHO, having exchanged their full powers, found in good and due form,

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

General objectives

Article 1

1. The Contracting Parties hereby agree that the main objectives of this Cooperation Agreement are as follows:

(a) to strengthen relations between the European Economic Community, on the one hand, and the GCC countries, on the other, by placing them in an institutional and contractual framework;

(b) to broaden and consolidate their economic and technical cooperation relations and also cooperation in energy, industry, trade and services, agriculture, fisheries, investment, science, technology and environment, on mutually advantageous terms, taking into account the differences in levels of development of the Parties;

(c) to help strengthen the process of economic development and diversification of the GCC countries and so reinforce the role of the GCC in contributing to peace and stability in the region.

2. Cooperation in particular fields will be governed by the provisions hereafter.

Econmic cooperation

Article 2

In the light of their mutual interests and in accordance with their long-term economic objectives, the Contracting Parties undertake to establish within the limits of their competence, the broadest possible economic cooperation from which no field shall be excluded in advance.

Article 3

1. In the economic and technical fields, the Contracting Parties shall strive to encourage and facilitate, inter alia:

- the efforts made by the GCC countries to develope their productive sectors and the economic infrastructure in order to diversify the structure of their economies, taking into account the mutual interest of the Parties,

- market surveys and trade promotion by both parties on their respective markets and on other markets,

- the transfer and development of technology, in particular through joint ventures between undertakings and institutions in the two regions (research, production, goods and services), and to this end, andin the framework of their respective legislation, appropriate arrangements between undertakings and institutions within the Community and those of the GCC countries, with a view to protecting patents, trademarks and other intellectual property rights,

- the promotion of cooperation on a long-term basis between undertakings of the two Parties in order to establish more stable and balanced links between the respective economies,

- the promotion of cooperation in the fields of standards and measurements,

- the exchange of available information on short and medium-term prospects and forecasts for production, consumption and trade,

- training.

2. The specific aspects of cooperation will be dealt with by the provisions hereafter.

Article 4

In the field of agriculture, agri-industry and fisheries, the Contracting Parties shall strive to encourage and facilitate, inter alia:

- the stepping-up of exchanges of information on developments in agricultural production and onshort and medium-term forecasts of production, consumption and trade on world markets,

- the promotion of contacts between enterprises, research institutions and other agencies in order to stimulate joint projects in agriculture, agri-industry and fisheries.

Article 5

In the industrial field, the Contracting Parties shall strive to encourage and facilitate, inter alia:

- the GCC countries' efforts to develop their industrial production and diversify and expand their economic base, taking into account the mutual interest of the Contracting Parties,

- the organization of contacts and meetings between industrial policy makers, promoters and undertakings in order to encourage the establishment of new relations in the industrial sector in conformity with the objectives of the Agreement,

- the promotion of joint industrial ventures.

Article 6

In the field of energy, the Contracting Parties shall strive to encourage and facilitate, inter alia:

- cooperation in the two regions by energy undertakings of the Community and the GCC countries,

- joint analyses of trade between the two regions in crude oil, gas and petroleum products and its industrial aspects with a view to considering ways and means of improving their trade exchanges,

- exchanges of views and information on matters relating to energy in general and respective energy policies, without prejudice to the parties' international obligations,

- training,

- studies, notably on new and renewable sources of energy.

Article 7

In the field of investments, the Contracting Parties shall strive to take steps for the mutual promotion and protection of investments, in particular through the extension by the Member States of the Community and the GCC countries of investment promotion and protection agreements with a view to improving reciprocal investment conditions.

Article 8

In the fields of science and technology, the Community and the GCC countries shall strive to encourage and facilitate, inter alia:

- cooperation in scientific and technological research and development in the two regions,

- the transfer and adaptation of technology, notably through research activities and appropriate arrangements between economic operators of the two regions,

- the links between the scientific communities in the GCC countries and the Community,

- access to data banks concerning patents.

Article 9

The Contracting Parties shall exchange information on developments in their respective policies on protecting the environment and the protection and development of wildlife. They shall encourage cooperation in these fields.

Article 10

1. The Joint Council referred to in Article 12 shall periodically define the general guidelines of cooperation for the purpose of attaining the aims set out in this Agreement.

2. The Joint Council shall be responsible for seeking ways and means of establishing cooperation in the areas defined by the Agreement.

Trade

Article 11

1. In the field of trade, the objective of this Agreement is to promote the development and diversification of the reciprocal commercial exchanges between the Contracting Parties to the highest possible level, inter alia by studying ways and means of overcoming trade barriers for the access of each Contracting Party's products to the other Contracting Party's market.

2. The Contracting Parties shall enter into discussions concerning the negotiation of an agreement aimed at the expansion of trade in accordance with the provisions of the Joint Declaration annexed hereto.

3. Pending the conclusion of the trade agreement referred to in paragraph 2, the Contracting Parties accord each other most-favoured-nation treatment.

General and final provisions

Article 12

1. A Joint Council for GCC/Community cooperation, hereafter referred to as the 'Joint Council', is hereby established which shall have the power, for the purpose of attaining the objectives set out in the Agreement, to take decisions in the cases provided for in the Agreement.

The decisions taken shall be binding on the Contracting Parties, which shall take such measures as are required to implement them.

2. The Joint Council may also formulate any resolutions, recommendations or opinions which it considers desirable for the attainment of the common objectives and the smooth functioning of the Agreement.

3. The Joint Council shall adopt its own rules of procedure.

Article 13

1. The Joint Council shall be composed of representatives of the Community, on the one hand, and of representatives of the GCC countries, on the other.

2. Members of the Joint Council may be represented as laid down in its rules of procedure.

3. The Joint Council shall act by mutual agreement between the Community, on the one hand, and the GCC countries, on the other.

Article 14

1. The office of President of the Joint Council shall be held alternately by the Community and the GCC countries in accordance with the conditions to be laid down in the rules of procedure.

2. Meetings of the Joint Council shall be called once a year by the President.

The Joint Council shall hold whatever additional meetings may be necessary, at the request of the Community or the GCC countries, as laid down in its rules of procedure.

Article 15

1. The Joint Council shall be assisted in the performance of its duties by a Joint Cooperation Committee.

It may decide to set up any other committee that can assist it in carrying out its duties.

2. The Joint Council shall determine the composition and duties of such committees and how they shall function.

Article 16

1. The Contracting Parties shall take all appropriate measures required to fulfil their obligations under this Agreement. They shall see to it that the objectives of this Agreement are attained.

2. If either Contracting Party considers that the other Contracting Party has failed to fulfil an obligation under this Agreement, it may take appropriate measures. Before so doing, it shall supply the Joint Council with all relevant information required for a thorough examination of the situation with a view to seeking a solution acceptable to the Contracting Parties.

In the selection of measures, priority must be given to those which least disturb the functioning of this Agreement. These measures shall be notified to the Joint Council, which shall hold consultations on them if another Contracting Party so requests.

Article 17

Where, in the course of the exchanges of information provided for in this Agreement, problems arise, or seem likely to arise, in the general functioning of the Agreement or in the trade field, consultations may take place between the Parties, in the Joint Council, with a view to avoiding market disturbances in so far as possible.

Article 18

Each Contracting Party may request the other Party to provide all relevant information on an agreement which has a direct and specific impact on the functioning of the Agreement. In such cases, appropriate consultation shall be held within the Joint Council at the request of the other Party so that the interests of the Contracting Parties may be taken into consideration.

Article 19

In the fields covered by this Agreement and without prejudice to its provisions:

- the arrangements applied by the GCC countries in respect of the Community shall not give rise to any discrimination between its Member States, their nationals, or their companies or firms,

- the arrangements applied by the Community in respect of the GCC countries shall not give rise to any discrimination between them, their nationals, or their companies or firms.

Article 20

1. Without prejudice to the relevant provisions of the Treaties establishing the European Communities, this Agreement and any action taken thereunder shall in no way affect the power of the Member States of the Communities to undertake bilateral activities with the GCC countries in the field of economic cooperation or to conclude, where appropriate, new economic cooperation agreements with those countries.

2. Without prejudice to the provisions of the GCC Charter and any other agreements on GCC integration, this Agreement and any action taken thereunder shall in no way affect the powers of the GCC countries to undertake bilateral activities with the Member States of the Community in the field of economic cooperation or to conclude, where appropriate, new cooperation agreements with those Member States.

3. Subject to the provisions of Article 11, this Agreement and any action taken thereunder shall in no way affect the power of the GCC countries to undertake bilateral activities with other Arab League Nations in the field of economic cooperation or to conclude, where appropriate, new economic cooperation agreements with these countries.

Article 21

1. Any dispute which may arise between the Contracting Parties concerning the interpretation of this Agreement may be placed before the Joint Council.

2. If the Joint Council fails to settle the dispute at its next meeting, either Party may notify the other of the appointment of an arbitrator; the other Party must then appoint a second arbitrator within two months. For the purposes of the application of this procedure, the Community shall be deemed to be one Party to the dispute, as shall the GCC countries.

The Joint Council shall appoint a third arbitrator.

The decisions of the arbitrators must be taken by majority vote.

Each party to the dispute must take the measures required for the implementation of the arbitrators' decision.

Article 22

The Declarations and Exchanges of Letters annexed hereto shall form an integral part of this Agreement.

Article 23

This Agreement is concluded for an unlimited period.Each Contracting Party may denounce this Agreement by notifying the other Contracting Party. This Agreement shall cease to apply six months after the date of such notification.

Article 24

This Agreement shall apply, on the one hand, to the territories in which the Treaty establishing the European Economic Community is applied and under the conditions laid down in that Treaty and, on the other hand, to the territories of the GCC countries.

Article 25

This Agreement is drawn up in duplicate in the Danish, Dutch, English, French, German, Greek, Italian, Portuguese, Spanish and Arabic languages, each of these texts being equally authentic.

Article 26

This Agreement will be approved by the Contracting Parties in accordance with their own procedures.

This Agreement shall enter into force on the first day of the second month following notification that the procedures referred to in the first subparagraph have been completed.

En fe de lo cual, los plenipotenciarios firmantes, debidamente habilitados para este fin, han firmado el presente acuerdo.

Til bekræftelse heraf har undertegnede befuldmægtigede, som er behørigt befuldmægtigede hertil, underskrevet denne aftale.

Zu Urkund dessen haben die hierzu gehörig befugten unterzeichneten Bevollmächtigten dieses Abkommen unterschrieben.

Åéò ðßóôùóéí ôùí áíùôÝñù, ïé õðïãåãñáììÝíïé ðëçñåîïýóéïé, äåüíôùò åîïõóéïäïôçìÝíïé ðñïò ôïýôï, õðÝãñáøáí ôçí ðáñïýóá óõìöùíßá.

In witness whereof, the undersigned Plenipotentiaries, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

En foi de quoi, les plénipotentiaires soussignés, dûment habilités à cette fin, ont signé le présent accord.

In fede di che, i plenipotenziari sottoscritti, debitamente abilitati a tale fine, hanno firmato il presente accordo.

Ten blijke waarvan de ondergetekende gevolachtigden, naar behoren daartoe gemachtigd, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

Em fé do que, os plenipotenciários abaixo assinados, devidamente habilitados para o efeito, apuseram as suas assinaturas no presente acordo.

>REFERENCE TO A FILM>

Hecho en Luxemburgo, el quince de junio de mil novecientos ochenta y ocho, correspondiente al primero des mes Thil QUDAH de mil cuatrocientos ocho de la Héjira.

Udfærdiget i Luxembourg, den femtende juni nitten hundrede og otteogfirs, svarende til den forste i måneden Thil QUDAH fjorten hundrede og otte HEGIRE.

Geschehen zu Luxemburg am fünfzehnten Juni neunzehnhzndertachtundachtzig, der dem Ersten des Monats Thil QUDAH eintausendvierhundertacht HEGIRE entspricht.

¸ãéíå óôï Ëïõîåìâïýñãï, óôéò äåêáðÝíôå Éïõíßïõ ÷ßëéá åíéáêüóéá ïãäüíôá ïêôþ ðïõ áíôéóôïé÷åß óôçí ðñþôç ôïõ ìçíüò Thil QUDAH ÷ßëéá ôåôñáêüóéá ïêôþ HEGIRE.

Done at Luxembourg on the fifteenth day of June in the year one thousand nine hundred and eighty-eight, which corresponds to the first day of the month of Thil QUDAH, HEGIRA, one thousand four hundred and eight.

Fait à Luxembourg, le quinze juin mil neuf cent quatre-vingt-huit, correspondant au premier du mois Thil QUDAH mil quatre cent huit de l'hégire.

Fatto a Lussembourgo, il quindici guigno millenovecentottantotto, corrispondente al primo del mese Thil QUDAH millequattrocento e otto HEGIRE.

Gedaan te Luxemburg de vijftiende juni negentienhonderd achtentachtig welke datum overeenkomt met de eerste van de maand Thil QUDAH duizend vierhonderd acht van de hidzjra.

Feito no Luxemburgo, em quinze de Junho de mil novecentos e oitenta e oito, correspondente ao primeiro dia do mês Thil QUDAH mil quatrocentos e oito HEVIRE.

>REFERENCE TO A FILM>

Por el Consejo de las Comunidades Europeas

For Rådet for De Europæiske Fællesskaber

Für den Rat der Europäishcen Gemeinschaften

Ãéá ôï Óõìâïýëéï ôùí Åõñùðáúêþí Êïéíïôþôùí

For the Council of the European Communities

Pour le Conseil des Communautés européennes

Per il Consiglio delle Comunità europee

Voor de Raad van de Europese Gemeenschappen

Pelo Conselho das Comunidades Europeias

>REFERENCE TO A FILM>

Por los Gobiernos de los países parte de la Carta del Consejo de Cooperación para los Estados árabes del Golfo

For regeringerne for deltagerlandene i Charteret for Samarbejdsrådet for De Arabiske Golfstater

Für die Regierungen der Vertragsparteien der Charta des Kooperationsrates der Arabischen Golfstaaten

Ãéá ôéò êõâåñíÞóåéò ôùí ×ùñþí Ìåñþí ôïõ Êáôáóôáôéêïý ×Üñôç ôïõ Óõìâïõëßïõ Óõíåñãáóßáò ôùí Áñáâéêþí Êñáôþí ôïõ Êüëðïõ

For the Governments of the countries parties to the Charter of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf

Pour les gouvernements des pays parties à la charte du Conseil de coopération pour les États arabes du Golfe

Per i governi dei paesi membri del consiglio di cooperazione degli Stati arabi del Golfo

Voor de Regeringen van de landen die partij zijn bij het Handvest van de Raad voor Samenwerking van de Arabische Golfstaten

Pelos Governos dos países que são partes na Carta do Conselho de Cooperação dos Estados Árabes do Golfo

>REFERENCE TO A FILM>

Joint Declaration concerning Article 7

The Contracting Parties welcome the work and the progress achieved within the Euro-Arab Dialogue towards the elaboration of the Convention between the Member States of the European Communities and the Member States of the Arab League for the Reciprocal Promotion and Protection of Investments.

They express the wish to see this work rapidly finished so that such Convention can soon enter into force.

Both sides welcome the fact that the Member States of the European Community and the Member States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf shall, pending the conclusion of the EAD Convention concerning the reciprocal promotion and protection of investments, use their best endeavours to apply in their mutual investment policies the orientations upheld during the negotiations of that Convention.

Joint Declaration concerning Article 11 (2)

1. The Contracting Parties agree that the objective of the agreement referred to in Article 11 (2)

The European Economic Community hereby declares that nothing in paragraph 4 of the Joint Declaration concerning Article 11 (2), annexed to the Cooperation

Agreement, shall prevent the Community from taking any measures in conformity with GATT and in particular from taking any measures concerning the advantages accorded under the provisions of the generalized system of preferences.

Exchange of Letters concerning Article 11 (3)A. Letter from the Community

Sir,

According to Article 11 (3) of the Cooperation Agreement, the Contracting Parties accord each other most-favoured-nation treatment. Since the Agreement does not specify the nature of such treatment, it is necessary to define the same as follows:

1.The most-favoured-nation treatment accorded by the Contracting Parties shall be given with regard to imported and exported goods in all matters relating to:

-customs duties and charges of all kinds, including the procedures collecting such duties and charges,

-regulations concerning customs clearance, transit, warehousing or transhipment,

-direct or indirect taxes and other internal charges,

-regulations concerning payments, including the allocation of foreign currency and the transfer of such payments,

-regulations affecting the sale, purchase transport, distribution and use of goods on the internal market.

As far as the Community is concerned, imports into Spain and Portugal shall be subject to the provisions of 12 June 1985 Act of Accession of those countries to the Community.

2.Paragraph 1 shall not apply to:

(a)advantages granted with the object of establishing a customs union or a free-trade area or as required by such a customs union or free-trade area,

(b)advantages granted to certain countries in conformity with the General Agreement on Tariffs and Trade,

(c)advantages granted to neighbouring countries to facilitate frontier-zone traffic,

(d)advantages which the GCC countries grant to certain countries as laid down by the Protocol on trade negotiations between developing countries done at Geneva on 8 December 1971.

3.These provisions shall apply without prejudice to the rights and obligations with exist under the General Agreement on Tariffs and Trade.

I would be grateful if you would acknowledge receipt of this letter and confirm the agreement of your Governments with its contents.

Please accept, Sir, the assurance of my highest consideration.

On behalf of the Council the European Communities

B. Letter from the GCC countries

Sir,

I have the honour to acknowledge receipt of your letter of today's date concerning Article 11 (3) of the Cooperation Agreement which reads as follows:

'According to Article 11 (3) of the Coperation Agreement, the Contracting Parties accord each other most-favoured-nation treatment. Since the Agreement does not specify the nature of such treatment, it is necessary to define the same as follows:

1.The most-favoured-nation treatment accorded by the Contracting Parties shall be given with regard to imported and exported goods in all matters relating to:

-customs duties and charges of all kinds, including the procedures for collecting such duties and charges,

-regulations concerning customs clearance, transit, warehousing or transhipment,

-direct or indirect taxes and other internal charges,

-regulations concerning payments, including the allocation of foreign currency and the transfer of such payments,

-regulations affecting the sale, purchase, transport, distribution and use of goods on the internal market.

As far as the Community is concerned, imports into Spain and Portugal shall be subject to the provisions of 12 June 1985 Act of Accession of those countries to the Community.

2.Paragraph 1 shall not apply to:

(a)advantages granted with the object of establishing a customs union or a free-trade area or as required by such a customs union or free-trade area,

(b)advantages granted to certain countries in conformity with the General Agreement on Tariffs and Trade,

(c)advantages granted to neighbouring countries to facilitate frontier-zone traffic,

(d)advantages which the GCC countries grant to certain countries as laid down by the Protocol on trade negotiations between developing countries done at Geneva on 8 December 1971.

3.These provisions shall apply without prejudice to the rights and obligations which exist under the General Agreement on Tariffs and Trade.'

I have the honour to inform you that the Governments of the GCC countries are in agreement with the contents of your letter.

Please accept, Sir, the assurance of my highest consideration.

On behalf of the Governments of the GCC countries

Exchange of Letters concerning Article 19

Sir,

I have the honour to inform you of the following declaration by the Governments of the GCC countries on Article 19 of the Cooperation Agreement:

'The GCC Countries hereby declare that, in applying Article 19 of the Agreement, their undertakings do not require them to repeal laws and regulations in force in so far as they remain necessary for the protection of their essential security interests. The GCC countries will ensure that such laws and regulations are applied in such a way as to ensure compliance with Article 16 of the Agreement.'

Please accept, Sir, the assurance of my highest consideration.

On behalf of the Governments of the GCC countries

Sir,

In your letter of today's date you communicate to me a declaration by your Governments onArticle 19 of the Cooperation Agreement.

I have the honour to inform you of the following declaration by the European Economic Community on Article 19 of the Agreement:

'1.The European Economic Community notes the declaration by the GCC countries.

2.The European Economic Community expects the principles set out in the Agreement, including those in Article 19 of the Agreement, to be put into full application.

The European Economic Community considers, in particular, that the application of the principle of non-discrimination should ensure the correct and smooth application of the Agreement.'

Please accept, Sir, the assurance of my highest consideration.

On behalf of the Council of the European Communities